الاقتصاد الكلي

الأستاذ الدكتور
عبدالوهاب الأمين
جامعة البحرين

الأستاذ الدكتور
فريد بشير
جامعة الملك فيصل

ACCES

الاقتصاد الكلي

تأليف

الأستاذ الدكتور
عبدالوهاب الأمين
جامعة البحرين

الأستاذ الدكتور
فريد بشير
جامعة الملك فيصل

الطبعة الثانية
2010

صورة الغلاف من أعمال الدكتور عبدالوهاب الأمين
المستوحاة من واقع حياة الفقراء في المناطق الريفية
المحرومة من الخدمات الأساسية

4. ارتفاع معدلات البطالة 297
5. الاعتماد الكبير على الزراعة 299
6. التبعية الاقتصادية 300
7. محدودية المشاركة الجماهيرية 301
* أسئلة المراجعة 303
* الإجابات الصحيحة 336

الفصل الأول
مفاهيم اقتصادية أساسية

الفصل الأول
مفاهيم اقتصادية أساسية
Basic Economic Concepts

1. مقدمة

تعددت آراء الكتاب في تعريف علم الاقتصاد. إلا أن التعريف الذي يتفق عليه معظم الاقتصاديين هو: أنه العلم الذي يدرس السلوك البشري تجاه تلبية الحاجات البشرية غير المحدودة باستخدام المتاح من الموارد الاقتصادية النادرة. يتضح من هذا التعريف أن طبيعة المشكلة الاقتصادية التي تواجهها جميع المجتمعات، بدرجات متفاوتة، تتمثل في وجود كميات محدودة من الموارد الاقتصادية، تقابلها حاجات غير محدودة من السلع والخدمات التي يرغب أفراد المجتمع في الحصول عليها، وهذا ما يعبر عنه الاقتصاديون بمشكلة الندرة (Scarcity). لذلك، لا بد من استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة الاستغلال الأمثل من أجل إنتاج أكبر كمية ممكنة من السلع والخدمات طبقاً لنظام معين من الأولويات، تضمن الارتقاء دوماً برفاهية المجتمع.

2. الندرة والاختيار

نسمع دائماً عن ندرة (Scarcity) الموارد. فما المقصود بالموارد ولماذا هي نادرة؟ أولاً الموارد هي كل ما يستخدم في إنتاج شتى أنواع السلع والخدمات. وتقسم الموارد إلى موارد طبيعية وموارد بشرية. أما الموارد الطبيعية فتشمل كل ما تجود بها الطبيعة كالأرض وما تحمل على سطحها من غابات ومراعي وأحجار إلى آخره، وما تحويه في باطنها من مختلف المعادن ومن نفط وغاز، وما يجري على ظهرها من أنهار وبحار ومحيطات بما فيها من موارد مائية وثروات سمكية وشلالات لتوليد الكهرباء. وأما الموارد البشرية، فتتمثل في القوى العاملة، وما تملكه

من معارف ومهارات وهو ما يطلق عليه الاقتصاديون رأس المال البشري (Human Capital). وتزيد الموارد البشرية كمياً نتيجة للنمو السكاني ونوعياً عن طريق التعليم والتدريب والتقدم التقني، أي بزيادة ما تملكه من رأس مال بشري. ويعتبر الوقت كذلك من الموارد الهامة. فلو اجتمعت كل الموارد الطبيعية والبشرية لإنتاج سلعة معينة مثل القمح ما تم ذلك ما لم يكن هناك متسع من الوقت لاكتمال العملية الإنتاجية.

والندرة مقياس نسبي. فندرة الموارد لا تعني قلة الموارد وإلا لقلنا شح الموارد، بل تعني قلة الموارد المتاحة أو المعروضة بالنسبة للطلب عليها أو الحاجة إليها. فهناك ندرة في الموارد التي أشرنا إليها أعلاه ليس فقط في داخل القطر الواحد بل وعلى مستوى العالم بأسره. فالكرة الأرضية في النهاية محدودة الموارد. وما نشبت الحروب والصارعات بين دول العالم قديماً وحديثاً إلا من أجل السيطرة على المزيد من الموارد الاقتصادية. وربما كان في ذلك تفسيراً أيضاً لتنافس الأمم في عالمنا المعاصر على اكتشاف الكواكب الأخرى وإنفاق بلايين الدنانير على أبحاث الفضاء من أجل السبق والسيطرة على ما تزخر به تلك الكواكب من موارد نادرة.

فلولا ندرة الموارد ما عرف العالم أي مشكلة اقتصادية، ولتمكنت الشعوب من تحقيق كل تطلعاتها دون قيود أو حدود. ولكن في إطار محدودية الموارد على النحو الذي قدمناه وفي ظل تعدد الحاجات والرغبات كان لا بد من المفاضلة دائماً بين البدائل المتنافسة على هذه الموارد واتخاذ قرارات الاختيار. فمحدودية الدخل بالنسبة لرب الأسرة أو محدودية إيرادات الميزانية بالنسبة للدولة يحتم على متخذي القرار، رب الأسرة أو الحكومة، أن يفاضل دائماً بين الحاجات البديلة أو المتنافسة على الموارد المحدودة ليختار من بينها ما يحقق أعلى مستوى من الرفاهية في حدود الموارد المتاحة.

3. نشوء وتطور علم الاقتصاد

3-1 المدرسة الكلاسيكية

يعتبر آدم سمث (Adam Smith) من أوائل مؤسسي علم الاقتصاد الحديث، كعلم مستقل قائم بذاته، بالرغم من ظهور بعض كتابات مدرسة الفيزيوقراط (Physiocrates) أو الاقتصاديين الطبيعيين، وخاصة مقالة مؤسسها فرانسوا كيناي (Francois Quesnay)، الذي جاء بفكرة الجدول الاقتصادي (Tableau Economique) لتوضيح كيفية تداول الدخول بين طبقات المجتمع(حيث اعتبر الأرض هي المصدر الأساسي للثروة)، والتي نشرت في سنة 1758، أي قبل نشر كتاب آدم سمث: ثروة الأمم (The Wealth of Nations) في سنة 1776، والذي يعتبر اللبنة الأساسية الأولى في بناء الأسس النظرية لما اصطلح على تسميته فيما بعد بالاقتصاد الكلاسيكي (Classical Economics)، أو النظرية الاقتصادية الكلاسيكية.

وتعزى أهمية آدم سمث في تاريخ الفكر الاقتصادي إلى حقيقة أنه جاء بنظرية أعم وأشمل من جميع الكتابات والنظريات السابقة، بالرغم من أنه قد تأثر بها بدرجات متفاوتة. وقد استمرت أهمية نظرية سمث التي بنى عليها فلسفة اجتماعية واقتصادية عامة لمدة طويلة، وأعيد تأكيدها من قبل ما يعرف بالاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد (Neo-Classical Economists) خلال الفترة 1890-1920. وما زال البعض من الاقتصاديين المعاصرين في الأوساط الأكاديمية يحاولون إعادة الحياة للأسس التي استندت إليها هذه الفلسفة، بالرغم من التحديات العملية والفكرية التي تعرضت لها.

وتستند الفلسفة الاجتماعية والاقتصادية التي جاء بها سمث إلى فرضية أساسية هي أن ظواهر الثروة في المجتمع ترجع إلى أصل واحد

هو رغبة الفرد في تحسين ظروفه المعيشية. وبعبارة أخرى، أن دافع المصلحة الشخصية، أو اليد الخفية (Invisible Hand) كما أسماها آدم سمث هي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي. وقد استخلص سمث من هذه الفرضية مبدأ تلقائية النظم الاقتصادية، الذي يستند إلى المنافسة الكاملة (Perfect Competition) التي تضمن الكفاءة في تخصيص الموارد الاقتصادية، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب من خلال آلية السوق (Market Mechanism).

لقد استنتج سمث من تحليله هذا حول كفاءة الإنتاج والتوزيع وتحقيق التوازن الاقتصادي في السوق عدم ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا في مجالات ثلاثة فقط هي: التشريع ووضع القوانين وضمان تطبيقها ونفاذها، وإقرار عدالة التوزيع وتوفير السلع العامة التي يحجم القطاع الخاص عن إنتاجها لصعوبة تحقيق الأرباح من إنتاجها كما سيأتي شرحه لاحقاً.

2-3 المدرسة الماركسية

لقد تعرضت الفلسفة الاقتصادية الكلاسيكية إلى انتقادات حادة خلال القرن التاسع عشر. وتعتبر النظرية التي جاء بها كارل ماركس (Karl Marx) في كتابه الشهير رأس المال (Capital) في سنة 1867 حول حتمية انهيار الرأسمالية وحلول الاشتراكية محلها من أبرز التحديات التي واجهت الفلسفة الاقتصادية الكلاسيكية.

وتستند نظرية ماركس (Marxian Theory) إلى تحليل الجوانب التكوينية والوظيفية للنظام الرأسمالي. وقد استخلص ماركس من هذا التحليل أن سيطرة رأس المال على العمل في تنظيم الإنتاج تؤدي إلى استغلال الطبقة العاملة، واستحواذ الطبقة الرأسمالية على ما أطلق عليه ماركس بفائض القيمة (Surplus Value) وهو عبارة عن الفرق بين

قيمة مساهمة العامل في الإنتاج وبين ما يحصل عليه من أجر. وتؤدي عملية الاستغلال هذه إلى زيادة حدة الصراع بين الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج (الطبقة الرأسمالية) وبين الطبقة المحرومة من وسائل الإنتاج (طبقة العمال والفلاحين) ومن ثم حدوث أزمات وفرة الإنتاج وعدم كفاية الاستهلاك، وبالتالي انهيار النظام الرأسمالي.

لقد كان تأثير ماركس في تاريخ الفكر الاقتصادي على جانب كبير من الأهمية. ويعزى ذلك إلى أنه أقام نظريته في الاشتراكية على أساس من التحليل "العلمي" للرأسمالية، وليس على أساس الأفكار الخيالية أو المثالية لمعالجة مساوئ النظام الرأسمالي، كما جاء بها عدد من الكتاب والفلاسفة (مثل روبرت أوين وسان سيمون وغيرهم) الذين أطلق على آرائهم بالاشتراكية الطوبائية (Utopian Socialism). والجدير بالملاحظة، أن نظرية ماركس هي دراسة تحليلية وتطورية للنظام الرأسمالي الذي كان قائماً في زمانه. وبعبارة أخرى، إنها لا تعتبر في الواقع دراسة تحليلية للاشتراكية، وإنما هي في جوهرها تحليل للرأسمالية ومستقبلها.

3-3 المدرسة الكينزية

لقد تعرض الاقتصاد الكلاسيكي إلى تحديات كثيرة في مجال التطبيق العملي كان من أبرزها حدوث الكساد الكبير(Great Depression) خلال الفترة 1929 – 1933، الذي أدى إلى تراجع الإنتاج العالمي وانتشار البطالة على نطاق واسع في الأقطار الرأسمالية وتعرض النظام الرأسمالي بأكمله للخطر. فظهر كتاب النظرية العامة للاقتصادي الإنكليزي المعروف جون مينارد كينز(J.M. Keynes) في سنة 1936، والذي استهدف معالجة المشكلات الاقتصادية الخطيرة التي كادت تعرض النظام الرأسمالي إلى الانهيار. وكان من أبرز المقترحات التي جاء بها كينز هو ضرورة قيام الحكومة بتبني سياسات اقتصادية مالية ونقدية لمعالجة التقلبات الاقتصادية في الأمد القصير.

لقد شاعت آراء كينز في جميع الأقطار الغربية، وخاصة في الأوساط الأكاديمية، وكانت بمثابة الثورة في الفكر الاقتصادي، ودخلت حيز التنفيذ في السياسة الاقتصادية لهذه الأقطار (بدرجات متفاوتة) واتسع نطاق استخدامها، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وحققت نتائج إيجابية ملحوظة.

4-3 المدرسة النقدية

ظهرت المدرسة النقدية في منتصف القرن الماضي بزعامة الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان (Milton Friedman)،كامتداد حديث للمدرسة الكلاسيكية. والمدرسة النقدية كما يتضح من اسمها تعتبر أن التضخم ظاهرة نقدية بالأساس، فمعدل نمو عرض النقود هو العامل المؤثر والفعال والمحدد لمعدل نمو مستوى الأسعار أي لمعدل التضخم. وقد أوضح فريدمان في نظريته أن الاقتصاد الذي يعمل عند التوظف الكامل (Full Employment) ، تتأثر متغيراته الحقيقية (الناتج الحقيقي ومعدل البطالة) بالتغير في عرض النقود فقط في المدى القصير. أما في المدى الطويل، فيكون عرض النقود محايداً في تأثيره على المتغيرات الحقيقية. كما قللت النظرية النقدية من فاعلية تدخل الحكومة في الاقتصاد عن طريق السياسة المالية، ما لم تكون مصحوبة ومدعومة بسياسة نقدية توسعية أي بزيادة في عرض النقود.

كذلك، ظهرت في أعقاب ذلك مدارس اقتصادية جديدة مثل مدرسة التوقعات الرشيدة (Rational Expectations)، ومدرسة اقتصاديات جانب العرض (Supply-Side Economics). وهكذا،يتضح أن التطور في علم الاقتصاد اتسم بالديناميكية والتجدد المستمر.

4. الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي

تتم دراسة علم الأحياء على مستويين، على مستوى الخلية النباتية أو الحيوانية كوحدة لبناء الأنسجة الحية، وعلى مستوى الجسم النباتي أو الحيواني بأكمله. كذلك يدرس علم الاقتصاد على مستويين أساسيين، على مستوى وحدة اتخاذ القرار، أي على مستوى المستهلك أو منشأة الأعمال وكيف تتفاعل هذه الوحدات في سوق كل سلعة أو خدمة فتحدد كميتها المطلوبة والمنتجة، وتحدد سعرها، وكيف تتفاعل في أسواق عناصر الإنتاج فتحدد أسعار وكميات كل عنصر من عناصر الإنتاج، ويطلق على هذا المستوى أو الفرع علم الاقتصاد الجزئي (Microeconomics). كما يدرس الاقتصاد على المستوى الكلي حيث ينصب الاهتمام بالطلب الكلي والناتج أو العرض الكلي والمستوى العام للأسعار والتضخم ومستوى العمالة والنمو الاقتصادي ويطلق على هذا الفرع علم الاقتصاد الكلي(Macroeconomics).وعادة ما يدرس الطالب مبادئ الاقتصاد الجزئي كمقدمة منطقية لدراسة مبادئ الاقتصاد الكلي. فالمتغيرات الكلية في الاقتصاد تعتمد في تفسيرها على مفاهيم جزئية كسلوك المستهلك، ومفاضلة الأفراد بين الدخل ووقت الفراغ، ومفاضلة الأفراد بين الاستهلاك الحاضر والمؤجل أي بين الاستهلاك والادخار، ونظرية المنشأة وكيفية تحديد المستوى الأمثل للإنتاج،وتحديد المزيج الأمثل لعناصر الإنتاج.

5. الاقتصاد الإيجابي والمعياري

يقوم الاقتصاديون بدورهم كعلماء في تفسير الظواهر الاقتصادية، مثل زيادة معدل التضخم التي تترتب على زيادة معدل نمو عرض النقود. ويقومون بدورهم كصناع للسياسات المناسبة لمعالجة مختلف المشكلات الاقتصادية. ولتفسير هذه الظواهر الاقتصادية، يقوم الاقتصاديون بوضع نظريات لتحليل الأحداث الاقتصادية القائمة، وجمع

البيانات وإجراء التحليلات الإحصائية والاقتصادية القياسية لاختبار ما يضعونه من نظريات تفسر مثل هذه الظواهر. ويطلق على هذا الفرع من عمل الاقتصاديين الاقتصاد الإيجابي(Positive Economics).

وفي سبيل معالجة المشكلات الاقتصادية يعمد الاقتصاديون، وبالاعتماد على ما يوفره لهم الاقتصاد الإيجابي، إلى تقديم مقترحات حول ما يجب أن يكون عليه الحال. مثل خفض معدل نمو عرض النقود لمعالجة التضخم، أو اقتراح زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بما يفوق معدل النمو السكاني لضمان التحسن المستمر في مستوى رفاه أفراد المجتمع. ويطلق على هذا الفرع الاقتصاد المعياري (Normative Economics).ويختلف هذا الفرع من الاقتصاد عن الاقتصاد الإيجابي في أن نتاجه من مقترحات حول ما يجب أن يكون عليه الحال أمر لا يمكن اختبار مدى صحته. فالاقتصاد المعياري يعتمد على أحكام ذاتية (Value Judgements)، وهو لهذا السبب غير قابل للاختبار . فالسياسة غالباً ما تأخذ في اعتبارها بعض الأحكام القيمية التي يختلف حولها الناس. فمثلاً إذا كان المطلوب تصميم سياسة لخفض التضخم فعادة ما يختلف الاقتصاديون والساسة حول الخفض الحاد والسريع لمعدل التضخم، أو الخفض التدريجي البطيء لمعدل التضخم، آخذين في الاعتبار أثر ذلك على زيادة البطالة وانخفاض الأجور الذي يصاحب هذا الإجراء. وهنا تختلف وجهات النظر فالبعض قد لا يعطي وزناً كبيراً للمعاناة التي تتعرض لها بعض الأسر بسبب ارتفاع معدل البطالة، الذي غالباً ما يصاحب الخفض السريع لمعدل التضخم، وهم لذلك يؤيدون هذه السياسة، بينما يعارضها آخرون ويعطون وزناً كبيراً للمعاناة التي يتعرض لها البعض أثناء الخفض السريع للتضخم.

6. سمات علم الاقتصاد

تختلف العلوم من حيث مصطلحاتها المستخدمة. فعلم الفيزياء يتحدث عن القوة والسرعة والكتلة والجاذبية. وعلم الزراعة يتحدث عن المحاصيل الحقلية والبستانية وعن خصوبة الأراضي وعن الآفات الزراعية وأمراض النباتات. ويتحدث علم الحاسوب عن لغات الحاسب وعن الشبكات وعن نظم المعلومات وعن الاتصالات والإنترنت. ولا يختلف علم الاقتصاد في ذلك عن باقي العلوم فله أيضا مصطلحاته الخاصة فيتحدث الاقتصاديون عن الطلب والعرض والمرونات والميزة النسبية والكفاءة والرفاهية، وهذه المصطلحات وغيرها تكون لغة علم الاقتصاد. ومن فوائد مفردات هذه اللغة أنها تسهل على المتخصصين التفاهم حول ما يدور حولهم من أنشطة ومشكلات اقتصادية وتوحد فهمهم لهذه الظواهر. ويعد تعريف الطالب بهذه اللغة واحد من أهم أهداف هذا الكتاب. حيث نأمل أن تؤهلك دراسة هذا الكتاب لفهم العديد من الظواهر الاقتصادية التي نواجهها في عالم الواقع، وأن تعينك هذه الدراسة على فهم ما ينشر من مقالات وما يذاع من أحاديث ونقاشات في التلفاز أو على مواقع الإنترنت ذات الصلة بالمشكلات الاقتصادية التي تواجهها الدول في ظل العولمة وعصر الاتصالات.

وننتقل الآن للتعرف على خصوصية المنهج العلمي المستخدم وطريقة التفكير المتبعة في مجال الاقتصاد. حيث يعتمد الاقتصاديون ذات المنهج الموضوعي المتبع في البحث العلمي في مجال العلوم التطبيقية كالأحياء والفيزياء والكيمياء. حيث يعتمد البحث على المشاهدة ووضع النظرية التي تصف الواقع من حيث العوامل المؤثرة والنتائج. وقد يبدو الأمر غريباً لغير المتخصصين في البداية ولكن دعنا فيما يلي نتناول بعض الأساليب التي يستخدم فيها الاقتصاديون المنطق العلمي في معرفة كيف يعمل الاقتصاد في قطر معين.

7. طرق البحث العلمي

عندما شاهد إسحاق نيوتن التفاحة وهي تسقط من الشجرة بدا له كأنه يرى للمرة الأولى في حياته جسم يسقط من ارتفاع إلى الأرض. ولم تكن هذه الحقيقة بطبيعة الحال وإنما كانت المرة الأولى التي يفكر في تفسير سقوط الجسم إلى الأسفل وعدم بقائها معلقة في الهواء أو انطلاقها إلى أعلى بدلاً عن ذلك. على أساس هذه المشاهدة وضع نيوتن نظريته عن الجاذبية الأرضية. ثم أثبتت الاختبارات صحة نظرية نيوتن وأنها تنطبق على جميع المواد والأجسام وليس فقط على التفاح. وما زالت نظريته هذه مقبولة وتدرس إلى يومنا هذا في فصول الفيزياء في مدارس وجامعات العالم بأسره.

هذا التلازم بين المشاهدة والنظرية قائم أيضاً في علم الاقتصاد. فقد يلاحظ أحد الاقتصاديين زيادة ملحوظة في سرعة ارتفاع الأسعار في بلد ما. فيضع هذا الاقتصادي نظرية عن التضخم. تقول بأن سبب زيادة سرعة ارتفاع الأسعار (زيادة معدل التضخم) هو إسراف الحكومة في الإصدار النقدي (طباعة نقود جديدة وطرحها للتداول). ولاختبار صحة نظريته يقوم هذا الاقتصادي بجمع بيانات عن الأسعار وكمية النقود المصدرة في عدد من الدول لقياس مدى الارتباط أو التلازم بين معدل التضخم ومعدل نمو كمية النقود. فإذا وجد أن هناك ارتباطاً قوياً بين التضخم ونمو كمية النقود كان في ذلك دليل على صحة النظرية. وإذا لم يجد أي ارتباط بين التضخم وكمية النقود كان ذلك مدعاة للشك في مصداقية نظريته. وبالرغم من التشابه في المنهج من حيث المشاهدة ووضع النظرية وجمع البيانات واختبار صحة النظرية، إلا أن الاقتصاديين يواجهون مشكلة كبيرة لا تواجه العلماء في المجالات التطبيقية. فالاقتصاديون لا يمكنهم إجراء التجارب كما يتم في معامل الفيزياء أو الكيمياء حيث يكرر الباحث التجربة عدة

مرات ليحصل على البيانات الكافية لاختبار صحة النظرية. فمن غير المعقول أن يسمح للباحث في مجال الاقتصاد بالتحكم في كمية النقود في قطر ما لعدة سنوات كي يجري تجاربه لاختبار أثر ذلك على التضخم. الاقتصاديون، كما هو الحال بالنسبة لعلماء الفلك، يعتمدون في دراستهم على ما يجود به الواقع المعاشي من بيانات أو معلومات. وللتعويض عن افتقار الاقتصاديين للتجارب المعملية فإنهم يجمعون بياناتهم من الأحداث التاريخية فيما يسمى بيانات السلاسل الزمنية (Time Series Data). ويعاب على هذه البيانات تداخل تأثيرات العديد من العوامل المتغيرة عبر الزمن. وللتخلص من أثر تلك العوامل الأخرى، التي تتغير عبر الزمن، يستعاض عن بيانات السلاسل الزمنية ببيانات تجمع في وقت واحد من عينات تمثل الأفراد أو الأسر أو المنشآت في مجتمع معين وتسمى بيانات مقطعية (Cross-Section Data).

ولو سألت باحثاً في مجال المحاصيل الزراعية عن تأثير نوع معين من السماد على إنتاجية القمح، فسيجيب عن سؤالك ولكن بعد أن يضع مجموعة من الافتراضات حول مستويات العوامل الأخرى المؤثرة في إنتاجية القمح بخلاف السماد، مثل خصوبة التربة ودرجة الحرارة ونسبة الرطوبة وكمية مياه الري وطريقته وغيرها من العوامل. فوجود هذه الافتراضات أمر ضروري لعزل تأثير العوامل الأخرى، أو استبعاد التداخل بين الكميات المختلفة من السماد والمستويات المختلفة من تلك العوامل على إنتاجية القمح. أي أن وظيفة هذه الافتراضات هي تبسيط وتسهيل فهم الواقع.

وللسبب نفسه، يستعين الاقتصاديون عند وضع نظرياتهم بفرضيات لتجريد الواقع من تعقيداته وتسهيل فهمه. فعند دراسة إمكانيات الإنتاج في اقتصاد معين يفترضون أن الاقتصاد ينتج سلعتان فقط وأن هناك كمية ثابتة من الموارد المستخدمه في الإنتاج وأن المستوى التقني

السائد ثابت لا يتغير وجميعها افتراضات غير واقعية. فالاقتصاد ينتج آلاف السلع والخدمات التي يعتمد إنتاجها على العديد من الموارد التي تتغير الكميات المتاحة منها عبر الزمن. كما أن تقنية الإنتاج متغيرة باستمرار مع التقدم التقني. غير أن هذه الفروض ضرورية لتسهيل فهم الواقع. فإذا فهمنا كيف يفاضل المجتمع بين التوليفات المختلفة من سلعتين اثنتين بما يعظم رفاهية المجتمع أمكننا فهم الكيفية التي يفاضل بها المجتمع بين آلاف السلع والخدمات ويحدد الكميات المنتجة منها والتخصيص الأمثل للموارد اللازمة لتحقيق التوليفات المختارة من السلع والخدمات بما يعظم رفاهيته. وتختلف الفروض التي يضعها الاقتصاديون بحسب السؤال الذي يرغبون في الإجابة عنه. فعند دراسة تأثير سعر السلعة على الكمية المطلوبة منها يفترض ثبات الدخل وأسعار السلع البديلة والمكملة وكذلك عدم تغير أذواق المستهلكين. أما إذا كان السؤال حول تأثير توقعات المستهلكين على الكميات المطلوبة من سلعة معينة فلابد من افتراض عدم تغير الأسعار أو الدخول أو الأذواق وغيرها من العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب والتي يتداخل تأثيرها مع تأثير توقعات المستهلكين على الكمية المطلوبة من السلعة.

8. علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

لقد أشرنا سابقاً إلى أن علم الاقتصاد يهتم بدراسة سلوك الأفراد وكيفية إشباع حاجاتهم من السلع والخدمات المختلفة في حدود المتاح من الموارد النادرة. لذلك، فإنه علم اجتماعي يختلف عن العلوم الأخرى البحتة، باعتباره علم يتصل بسلوكيات البشر مما يصعب معه إخضاع نظرياته إلى الفحص المخبري، كما هي الحالة بالنسبة للعلوم البحتة مثل الكيمياء والفيزياء، حيث يمكن عزل المواد في المختبرات وملاحظة تأثيراتها والوصول إلى استنتاجات دقيقة. أما بالنسبة لعلم

الاقتصاد، فلا يمكن عزل السلوك الاقتصادي للأفراد ودراسته في معزل عن التأثيرات الأخرى الناتجة عن المؤثرات الاجتماعية والسياسية و الدينية.

أما فيما يتعلق بعلاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى، فالواقع أن هذه العلاقة قد تطورت بتطور فروع المعرفة الإنسانية المختلفة. فهناك علاقة مباشرة بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع. إذ لا بد من التعرف على التركيبة السكانية للمجتمع، والديانات والعادات والتقاليد الاجتماعية السائدة، والمستوى الثقافي السائد، قبل الإقدام على تقدير الطلب على السلع والخدمات أو رسم السياسات الاقتصادية الهادفة إلى زيادة النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والثروة.

كذلك، يمكن أن نتلمس العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم السياسة وذلك من خلال العلاقة بين أهداف السياسة الاقتصادية والتوجه الفلسفي للنظام السياسي للدولة المعنية. وبعبارة أخرى، أن طبيعة السياسات المالية والتجارية والإنمائية لقطر معين تعكس فلسفة النظام السياسي لذلك القطر. كما أن العلاقات الاقتصادية بين قطر معين وبعض الأقطار الأخرى تعتمد إلى حد كبير على العلاقات السياسية التي تربط هذا القطر مع بقية الأقطار. فمن المتوقع ارتفاع حجم التبادل التجاري من استيراد وتصدير مع القطر الذي تكون العلاقات السياسية معه وطيدة. والعكس صحيح، في حالة تدهور العلاقات السياسية بين قطر وآخر، حيث سرعان ما ستنعكس الآثار السلبية لهذا التدهور على العلاقات التجارية والاقتصادية بينهما. وهناك الكثير من الأمثلة الحية في العلاقات الاقتصادية الدولية التي تدعم صحة ذلك.

هناك أيضاً علاقة بين علم الاقتصاد والتاريخ. حيث تتطلب صياغة التوقعات بالنسبة لبعض الظواهر الاقتصادية الرجوع إلى التجربة التاريخية. فالتنبؤات باحتمال حدوث ركود اقتصادي في قطر معين تعتمد على مدى القدرة على تحليل المؤشرات الرئيسة(Leading Indicators) التي تسبق حدوث ظاهرة الركود بفترة مناسبة بحيث تسمح لمتخذي القرار تغيير السياسة الاقتصادية بهدف تجنب انزلاق الاقتصاد الوطني من حالة الانتعاش إلى حالة الركود. وبعبارة أخرى، إنه من الضروري دراسة التاريخ الاقتصادي لقطر معين أو مجموعة من الأقطار من أجل تفسير الظواهر الاقتصادية واقتراح السياسات الاقتصادية المناسبة.

وأخيراً، فإن التطور الذي شهده علم الاقتصاد خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي قد جعله أكثر ارتباطاً بالرياضيات والإحصاء، حيث أصبح التعبير عن العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في مجالات الإنتاج والنمو الاقتصادي والتوزيع وغيرها يتحول من عبارات لفظية إلى صيغ رياضية، وازداد استخدام الأساليب الكمية في التحليل الاقتصادي لتحديد العلاقات بين المتغيرات. ونتيجة لتطور هذه الأساليب وتوفر البيانات الدقيقة عن الكثير من المتغيرات والظواهر الاقتصادية، بدأ الاقتصاديون بالتوسع في تطبيق الأساليب الكمية والإحصائية في دراساتهم وبحوثهم العلمية.

وبالنظر لأهمية توفر البيانات الإحصائية عن النشاطات الاقتصادية المختلفة بصورة دورية مثل الإحصاءات المتعلقة بالناتج القومي والتجارة الخارجية والأسعار والسكان والبطالة، وغيرها من البيانات اللازمة لإعداد الدراسات الاقتصادية وإجراء التنبؤات المستقبلية، أصبحت هناك أجهزة حكومية متخصصة في إصدار التقارير الشهرية والفصلية والسنوية عن النشاطات الاقتصادية المختلفة. ومن أبرز هذه الأجهزة دائرة الإحصاءات العامة والبنك المركزي.

9. أسئلة اقتصادية أساسية

يمكن حصر المشكلات التي تواجه كل الأقطار بغض النظر عن طبيعة أنظمتها الاقتصادية، في ثلاثة أسئلة أساسية وهي:

9-1 ماذا يجب أن ننتج وبأي كميات؟

يتعلق هذا السؤال مباشرة بندرة الموارد الاقتصادية، ومعايير تخصيص الموارد الاقتصادية بين استخدامات المختلفة للقطاعات الاقتصادية في المجتمع. وتتم عملية تخصيص الموارد الاقتصادية في اقتصاد حر أو ما يطلق عليه اقتصاد السوق(Market Economy)عن طريق آلية السعر. فالسلع التي يزيد الطلب عليها ترتفع أسعارها النسبية، فتؤشر للمنتجين بإمكانية تحقيق المزيد من الأرباح من إنتاجها، فيقبلون على زيادة إنتاجها، وبالتالي تحريك المزيد من الموارد تجاه هذا الفرع من الإنتاج على حساب فروع أخرى. أما في الاقتصاد المخطط مركزياً، فتتم عملية تحديد ما يجب إنتاجه وتخصيص الموارد الاقتصادية اللازمة حسب الأولويات التي تقررها الأجهزة المختصة بالتخطيط المركزي بالدولة.

9-2 ما هي الطريقة المثلى للإنتاج ؟

ينصب هذا السؤال على اختيار تقنية الإنتاج المثلى. فالسلع الزراعية مثلاً يمكن أن تنتج بزراعة مساحات صغيرة نسبياً من الأرض، مع استخدام واسع للمكننة والأسمدة الكيماوية وعدد قليلة من العمال أو بما يعرف بالزراعة الكثيفة (Intensive Agriculture).أو بزراعة مساحات شاسعة من الأراضي واستخدام كميات قليلة من المكائن الزراعية والأسمدة وأعداداً كبيرة من العمال، أو بما يعرف بالزراعة الواسعة (Extensive Agriculture).

وبعبارة أخرى، يمكن استخدام إحدى الطريقتين لإنتاج كمية معينة من السلع الزراعية. وذلك إما باستخدام أعداد كبيرة من العمال وكميات قليلة من رأس المال (آلات ومعدات). وهو ما يعرف بأسلوب العمل الكثيف (Labor-Intensive)،أو باستخدام رأس المال بكميات كبيرة مع أعداد قليلة من العمال،أي بما يعرف بأسلوب رأس المال الكثيف (Capital-Intensive). ويعتمد استخدام طريقة معينة دون أخرى على التكاليف النسبية لعوامل الإنتاج، وذلك بهدف تحقيق أقصى المنافع الممكنة بأقل التكاليف، أو تعظيم أرباح المنتجين.

3-9 كيف يتم توزيع الإنتاج ؟

يتصل هذا السؤال بمدى عدالة توزيع الدخل الحقيقي، الذي يعتبر مؤشراً لما يتمتع به أفراد المجتمع من رفاهية. فآلية السوق الحر تأمن تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد أي الكفاءة الإنتاجية، لكنها لا تضمن تحقيق التوزيع العادل للدخل الحقيقي.لذلك كان توزيع الناتج القومي الحقيقي(National Product) بين أفراد المجتمع يعتبر من القضايا الهامة في السياسة الاقتصادية. ولعل أحد أسباب أهمية دراسة هذا الجانب من المشكلات الاقتصادية هو علاقته بمدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بهدف تحقيق عدالة توزيع الدخل الحقيقي بين أفراد المجتمع. وتدخل الحكومات في الاقتصاد من خلال العديد من البرامج والسياسات، مثل برامج للخدمات العامة، كبرامج الضمان الاجتماعي(Social Security Programs) وتشريعات الحد الأدنى للأجور(Minimum-Wage Legislation)،والسياسات الضريبية وبرامج الرعاية الاجتماعية ودعم أسعار السلع والخدمات الأساسية، ودعم دخول الأسر الفقيرة. ومن الجدير بالملاحظة،أن مبررات اللجوء إلى مثل هذه السياسات من جانب الحكومات في كثير من الأقطار، وخاصة الأقطار النامية، قد أصبحت من القضايا المثيرة للجدل.

10. الموارد الاقتصادية

يقصد بالموارد الاقتصادية (Economic Resources) الموارد المادية والبشرية من الناحيتين الكمية والنوعية المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات. وتعرف على هذه الموارد فنياً بالمدخلات (Inputs)، أو بعوامل الإنتاج (Factors of Production)، وتضم أربعة عناصر أساسية هي:

10-1 العمل

يعبر عنصر العمل (Labor) عن أعداد جميع أفراد المجتمع من القادرين والراغبين في العمل، وما يملكونه من معارف ومهارات أو ما يعرف برأس المال البشري. ويختلف عنصر العمل من حيث درجة المهارة والتأهيل. فهناك العامل غير الماهر، الذي يعتمد في عمله بدرجة كبيرة على الجهد العضلي، مثل عمال النظافة والحمالين. وهناك العامل الماهر، الذي يعتمد في عمله أساساً على مهاراته الفنية وقدراته الفكرية. وتشمل هذه الفئة بصفة عامة أساتذة الجامعات والمعلمون والأطباء والمهندسون والمحامون وغيرهم. وكذلك الحرفيون والمهنيون، مثل عمال البناء والسباكة والكهرباء والصيانة. وعموما يمكن تنمية رأس المال البشري عن طريق التعليم والتدريب.

والجدير بالملاحظة، أن الكفاءات عالية المهارة والخبرة من العلماء والباحثين أصبحت تشكل أهمية متزايدة في تقدم المجتمعات وتطورها. فأصبح رأس المال البشري أكثر أهمية من رأس المال المادي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

10-2 الأرض

يقصد بالأرض (Land) جميع الموارد الطبيعية، سواء تواجدت على سطح الأرض أو في باطنها، كالأنهار والغابات والمعادن والنفط والغاز

والمياه الجوفية وغير ذلك من الموارد. و يعتمد استغلال هذه الموارد الطبيعية لا على كمياتها المتاحة فحسب بل على نوعية المتاح منها. فوجود مساحات شاسعة من الأراضي غير الصالحة للزراعة، أو وجود أراضٍ صالحة للزراعة مع عدم توفر كميات كافية من المياه العذبة، يجعل من الصعب استغلال هذه الأراضي في الزراعة. والعكس صحيح، فيما إذا توفرت الأراضي الصالحة للزراعة مع توفر المياه العذبة أيضاً، حيث سيصبح بالإمكان استغلال هذه الأراضي في مجال زيادة الإنتاج الزراعي.

10-3 رأس المال

رأس المال (Capital) أو السلع الاستثمارية (Investment Goods) هي سلع من صنع البشر، تم إنتاجها لا للاستهلاك وإنما كي تستخدم في إنتاج سلع أخرى. ويتمثل رأس المال في الآلات والمعدات والأدوات والمخزون من السلع نصف المصنعة، وكذلك الأبنية والمنشآت من طرق وجسور وسدود ومطارات وموانئ ووسائل للنقل. وتختلف السلع الاستثمارية عن السلع الاستهلاكية (Consumer Goods) من حيث أن هذه الأخيرة تلبي حاجات المستهلكين بصورة مباشرة، بينما السلع الاستثمارية تلبي هذه الحاجات بصورة غير مباشرة. كذلك، لا بد من التمييز بين مفهوم رأس المال الحقيقي، الذي يعتبر مورداً اقتصادياً يسهم بخدماته في الإنتاج، وبين النقود التي لا تعتبر من الموارد الاقتصادية بل هي مورد مالي (Financial Resource) غير حقيقي لا يستخدم في الإنتاج، بل يستخدم في تمويل شراء الموارد الاقتصادية التي تسهم وتشارك في الإنتاج.

10-4 التنظيم

بدأ دور القدرات التنظيمية في العملية الإنتاجية يكتسب أهمية خاصة منذ انبثاق الثورة الصناعية في أوربا في القرن الثامن عشر،

حيث أعتبر التنظيم (Entrepreneurship) كعنصر منفصل عن عنصر العمل، وذلك بسبب زيادة الحاجة لشخص أو مجموعة أشخاص للقيام بالمهام التالية:

أولاً: أخذ المبادرة بتنظيم العملية الإنتاجية باستخدام عوامل الإنتاج وهي العمل والأرض ورأس المال، لإنتاج السلع والخدمات المطلوبة بما يضمن تحقيق نسبة مقبولة من الأرباح.

ثانياً: اتخاذ القرارات غير التقليدية لتحديد نوعية وكمية السلع المطلوب إنتاجها ومعالجة المشكلات التي قد تنشأ خلال عمليات الإنتاج والتوزيع.

ثالثاً: ابتكار أساليب وطرق جديدة لتحسين الإنتاج وتقليل التكاليف، وإنتاج سلع جديدة، وابتكار أساليب جديدة في المجالات التنظيمية والتسويقية. ومن الجدير الملاحظة، أن الابتكارات (Innovations) لا تقتصر على المشروعات الصناعية، وإنما تشمل أيضاً المشروعات في جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى الإنتاجية والخدمية.

رابعاً: تحمل المخاطرة (Risk) حيث لا توجد في اقتصاد السوق أي ضمانات لتحقيق الأرباح بصورة دائمة، فقد تؤدي بعض القرارات إلى حدوث خسائر كبيرة، واحتمال إفلاس المشروع وخروجه من السوق.

11. السياسة الاقتصادية

يقصد بالسياسة الاقتصادية مجموعة الأدوات الاقتصادية التي تستخدمها الحكومة، كالضرائب والإنفاق والإعانات، للتأثير على الاقتصاد لتحقيق أهداف معينة. لذلك، فإنها تتضمن اجتهادات وأحكام قيمية، أي أنها تتعلق بالمسائل الخاصة «بما يجب أن يكون» «وما لا يجب أ ن يكون». والسياسة الاقتصادية هي محصلة تفاعل مجموعة من العناصر هي: الحقائق الاقتصادية، التحليل الاقتصادي، الاجتهاد الشخصي، وأخيراً، الأساس النظري للمشكلة موضوع

الدراسة. والجدير بالملاحظة، أن الاختلافات في وجهات النظر بين الاقتصاديين ليست هي في الواقع اختلافات حول صحة المبادئ الاقتصادية، وإنما اختلافات تتعلق بالأهداف الاقتصادية، أو بالوسائل الملائمة لتحقيق تلك الأهداف.

يتضح مما تقدم، أن فهم طبيعة السياسة الاقتصادية وأهميتها كمصدر للحوار أو الجدل بين الاقتصاديين يمكننا من بحث العلاقة بين التحليل الاقتصادي والسياسة الاقتصادية. فمن وجهة النظر الموضوعية، يعتبر التحليل الاقتصادي والسياسة الاقتصادية من المظاهر المستقلة المنفصلة في الاقتصاد والتي لا يمكن مزجها. وتؤكد وجهة النظر هذه أن الاقتصاد هو علم «إيجابي»(Positive Economics)،أي أنه يتعلق بوصف الاقتصاد كما هو، أي أنه مستقل تماماً عن أي أحكام أو اجتهادات ذاتية، أو ما عرف بالاقتصاد المعياري(Normative Economics)،الذي يهتم بالأهداف التي تسعى السياسة الاقتصادية الحكومية إلى تحقيقها. ويعتقد دعاة التحليل الموضوعي بأن من الواجب على الاقتصادي، الذي يهتم بالإبقاء على موضوعيته العلمية، أن يركز اهتمامه على تحليل العلاقات المهمة بين المتغيرات الاقتصادية، وأن يبقى محايداً بصورة تامة فيما يتعلق بأهداف المجتمع، وما تقوم عليه من احكام قيمية لمتخذي القرار السياسي.

ويبدو أنه من المشكوك فيه قبول وجهة النظر هذه من قبل معظم الاقتصاديين في الوقت الحاضر. فلا يمكن عزل القيم عن التحليل، وذلك لأن الاقتصاد هو علم اجتماعي وأن أهمية العلوم الاجتماعية تتوقف على مدى مساهمتها في حل المشكلات الحقيقية. وإذا صح هذا الرأي، فمعنى هذا أن من الصعب على الاقتصاديين تجنب تحديد موقفهم والإسهام بشكل محدد في التأثير في أهداف المجتمع وهم جزء منه.

ولعل الاعتراض الأساسي على وجهة النظر «التحليلية»أو «الموضوعية» البحتة في الاقتصاد هو أن الأحكام الذاتية تعتبر جزءاً مكملاً لعملية

التحليل الاقتصادي، وقد يكون من غير المجدي النظر إلى الاقتصاد باعتباره علماً منفصلاً تماماً عن كل الاعتبارات والقيم الفلسفية. وقد عبر الاقتصادي المعروف كينيث بولدنك (Boulding) عن ذلك بقوله" لابد لنا أن نقر بأن الحقائق والمثل متلازمة فيما بينها، فالذي نعرفه يؤثر على مشاعرنا وما نشعر به يؤثر على معرفتنا».

1-11 شمولية قرارات السياسات الاقتصادية

من المعروف أن جميع الحكومات لها سياسات اقتصادية معينة. فقد تتبنى بعض الحكومات اتباع سياسة عدم التدخل في الحياة الاقتصادية، في حين تلجأ بعض الحكومات الأخرى إلى اتباع سياسة التدخل بدرجة كبيرة بالنسبة لكل مظهر من مظاهر الحياة الاقتصادية. والمهم هنا أنه سواء تدخلت الحكومة أم لم تتدخل في سير الاقتصاد فإن مجرد اتخاذ موقف معين هو في حد ذاته سياسة اقتصادية. ففي المجتمعات الديمقراطية تقرر السياسات عن طريق إجراءات تحدد استناداً إلى أسس وقواعد ترضى عنها الأغلبية. أما في المجتمعات الديكتاتورية فتتخذ القرارات الاقتصادية في أغلب الأحيان من قبل أفراد قلائل في الدولة، بينما تحسم الكثير من القرارات الاقتصادية في اقتصاد السوق عبر آلية العرض والطلب. فالأسعار تحددها الدولة في الاقتصاد المخطط مركزياً، بينما يترك لقوى السوق تحديدها في الاقتصاد الحر.

2-11 العلاقة بين الأهداف والوسائل

تتميز كل سياسة اقتصادية بمظهرين هما: الأهداف المرغوب تحقيقها والوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق تلك الأهداف. فمن الأهداف العامة لأي اقتصاد تحقيق النمو الاقتصادي، وعدالة توزيع الدخل والثروة، والاستقرار الاقتصادي مع الاحتفاظ بمعدل منخفض للبطالة. إلا أن تحقيق أحد هذه الأهداف يتوقف على مدى تحقيق بعض الأهداف الأخرى، فمثلاً، إن تحقيق هدف عدالة التوزيع يعتمد إلى حد كبير على مدى التقدم الاقتصادي الذي قطعه ذلك البلد.وتبرز أهمية هذه الناحية

بشكل خاص بالنسبة للأقطار المتطورة حيث يتطلب تحقيق مبدأ عدالة التوزيع توفير فرص عادلة للتعليم والتدريب، وفرص عمل لأكبر عدد ممكن من العاطلين، وتوسيع نطاق خدمات الرعاية الاجتماعية، وتحديد الحد الأدنى للأجور وساعات العمل ...الخ.كذلك الحال بالنسبة للتقدم الاقتصادي، فمن وسائل زيادة معدل النمو الاقتصادي تشجيع الاستثمارات باتباع سياسة ضريبية تهدف إلى توفير الحوافز اللازمة لتشجيع الاستثمار، خاصة بالنسبة للاقتصادات المختلطة، أو تحديد دور الاستثمار الخاص بالنسبة لبعض قطاعات الاقتصاد، وبخاصة القطاع الصناعي، وذلك لتجنب الازدواجية بين مشروعات القطاع الخاص والقطاع العام. إلا أنه لا توجد سياسة اقتصادية معينة بإمكانها تحقيق كل أهداف السياسة العامة، ومن هنا يبرز دور الاقتصادي في تحليل مدى أهمية أي سياسة اقتصادية ومساهمتها في تحقيق تلك الأهداف والنتائج المحتملة لمثل هذه السياسة.

الفصل الثاني
المشكلة الاقتصادية

الفصل الثاني
المشكلة الاقتصادية
The Economic Problem

1. مقدمة

لقد أشرنا في الفصل الأول إلى مشكلة الندرة التي تتمثل في الموارد الاقتصادية المحدودة من جهة، والحاجات البشرية غير المحدودة من السلع والخدمات من جهة أخرى.لذلك، كان لا بد للمجتمع من المفاضلة بين البدائل من السلع الواجب إنتاجها، واتخاذ قرار الاختيار كأمر حتمي في مواجهة مشكلة الندرة. وقد استعان الاقتصاديون بأداة تحليلية بسيطة لعرض عملية الاختيار بين البدائل المختلفة في الإنتاج.وتعرف هذه الأداة التحليلية بنموذج منحنى إمكانيات الإنتاج (Production Possibilities Curve) أحد أبسط وأقوى النماذج الاقتصادية، وهو محور اهتمامنا في هذا الفصل.

2. تكلفة الاختيار

إن معرفة الخيارات أو البدائل المتاحة أمر ضروري لاتخاذ القرار السليم، لكنه غير كاف بحد ذاته ما لم يكن مقرونا بمعلومات واضحة عن التكلفة الحقيقية التي تترتب على اتخاذ قرار معين أو خيار أحد البدائل، وذلك حتى تتم مقارنة هذه التكلفة بالمنافع التي يمكن إحرازها باتخاذ القرار الخاص بالاختيار. وفي ظل ندرة الموارد نجد أن التكلفة الحقيقية لاختيار أحد البدائل (أ) مثلاً هي مقدار ما يضحي به من البديل الآخر (ب) في سبيل الحصول على البديل الأول. ويعبر الاقتصاديون عن التكلفة الحقيقية لاختيار أحد البدائل بتكلفة الفرصة البديلة (Opportunity Cost) ويعني هذا المصطلح في حالة المفاضلة بين الاستخدامات البديلة لأحد الموارد

بالعائد الذي يمكن الحصول عليه من استغلال المورد المتاح في أفضل الاستخدامات البديلة. فتكلفة الفرصة البديلة لزراعة فدان من القمح مثلاً تقاس بالعائد أو الربح الذي يمكن تحقيقه إذا ما استغلت الأرض في أفضل الاستخدامات البديلة.

والطالب يفاضل ليلة الاختبار النهائي بين استغلال مورد الوقت لمراجعة مادة الاقتصاد أو لمراجعة مادة الرياضيات. وكل ساعة يقضيها في مراجعة مادة الاقتصاد، تكلفه التضحية بساعة كان بإمكانه استغلالها في مراجعة مادة الرياضيات، إذا كان ذلك هو أفضل استخدام بديل لوقته. كذلك فإن إدراك الطالب لتكلفة الفرصة البديلة للوقت في ليلة الاختبار غالباً ما تمنعه مثلاً من قضاء بعض الوقت في متابعة مباراة لكرة القدم على التلفاز، بالمنطق نفسه، يفاضل رب الأسرة بين الاستخدامات البديلة لدخله ويعلم أن اختياره شراء سيارة جديدة يكلفه التضحية بالسفر لقضاء الإجازة الصيفية بالخارج. وبسبب تكلفة الفرصة البديلة للوقت يفاضل الناس بين وسائل المواصلات السريعة مثل الطائرة وبين السفر بالسيارة أو بالقطار.

ونلاحظ في الحياة العملية بعض الأمثلة التي تؤكد على أن تكلفة الفرصة البديلة مفهوم شائع بين الناس ويؤثر في سلوكهم في العديد من المواقف التي تحتاج المفاضلة والاختيار بين البدائل. فالعيادات الخاصة للأطباء في بعض الدول يعلنون عن أجر مرتفع للمرضى المتعجلين، أي الذين لا يرغبون في انتظار دورهم. لو استوي الجميع من حيث حالاتهم الصحية وفي ضوء ما قدمناه عن تكلفة الفرصة البديلة للوقت ما هو في رأيك سبب استعجال البعض وعدم رغبتهم في الانتظار حتى ولو اقتضى الأمر دفع أجر أعلى لمقابلة الطبيب؟.

3. قاعدة الاختيار

يعتمد اتخاذ قرار الاختيار بين البدائل على مقارنة المنافع الحدية أو الإضافية (Marginal Benefit) المتوقعة من اتخاذ قرار الاختيار بالتكلفة الحدية أو التضحية الحدية (Marginal Cost) المترتبة على ذلك. والقاعدة في هذه الحالة أن يتخذ القرار باختيار التوسع في نشاط معين فقط إذا كانت المنافع الحدية المتوقعة أكبر من التكاليف الحدية المتوقعة، والتوقف عن التوسع في أي نشاط متى ما تعادلت المنفعة الحدية المتوقعة مع التكلفة الحدية.

فاتخاذ قرار مثلاً بشأن منح المزيد من التراخيص بإنشاء مصانع للكيماويات بجوار منطقة سكنية، يقتضي مقارنة المنافع التي يتوقعها المجتمع من إنتاج هذا المصنع أي المنفعة الحدية، بالتكاليف الحدية الحقيقية لإنشاء المصنع بما في ذلك من أضرار بيئية متوقعة. ويرخص للمصنع ويعتبر مشروعاً مجدياً فقط إذا كانت المنافع الإضافية المتوقعة أكبر من تلك التكاليف الإضافية.

فالأفراد يستجيبون للحوافز (المنافع) لأنها تحسن من رفاهيتهم، وتردعهم الأضرار (التكاليف) لأنها تؤثر سلباً على رفاهيتهم. لذا فإن أي تغيير في المنافع أو التكاليف المرتبطة ببديل معين لابد أن تؤثر على قرارات أفراد المجتمع واختياراتهم. فالمستهلك على سبيل المثال، يرغب في زيادة استهلاكه من الأسماك فقط إذا انخفض سعر السمك بالنسبة لأسعار باقي اللحوم، ويقلل المستهلك من الكمية التي يطلبها من الأسماك إذا ما ارتفعت أسعارها بالنسبة لأسعار باقي اللحوم. فالمستهلك مستعد لشراء المزيد من أي سلعة إذا كانت المنفعة التي يحصل عليها من استهلاك وحدة إضافية منها أكبر من التكلفة الحدية التي يتحملها ممثلة في التضحية بقدر من السلع الأخرى التي كان بإمكانه شرائها كبدائل بالمبلغ ذاته. إذاً فكلما زاد

سعر سلعة ما توقعنا أن تقل الكمية المطلوبة منها، وكلما انخفض سعر هذه السلعة توقعنا زيادة الكميات المطلوبة منها، عندما تكون باقي العوامل ثابتة وهي نتيجة هامة سنعود إليها فيما بعد عند دراسة الطلب.

وتعتبر هذه الحقيقة عن سلوك الأفراد تجاه التغير في أسعار السلع على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لواضعي السياسة الاقتصادية. فالسياسة الاقتصادية عادة ما تغير من التكاليف أو المنافع بقصد دفع الأفراد باتجاه خيار معين أو ردعهم عن خيارات أخرى. فالقوانين وحدها قد لا تحقق الهدف في حالات كثيرة، فنقول لندع العوامل الاقتصادية تعمل وتغير سلوك الأفراد، وهذا ما وصفناه باستخدام السياسات الاقتصادية. فبالرغم من لافتات منع التدخين المنتشرة في جميع الأماكن العامة، وربما التحذيرات من التبعات القانونية أو العقوبات، فمازال الكثير من المدخنين لا يلقون بالاً لكل ذلك، فهم يغلبون منافعهم الشخصية من التدخين على التكاليف المتوقعة لمخالفتهم القانون وإلحاق الضرر الصحي بغير المدخنين. أما إذا ما وضعت ضريبة مبيعات على أسعار السجائر، وبقدر مؤثر، فالنتيجة الحتمية هي نقص الطلب على السجائر وانخفاض استهلاكها في جميع الأماكن العامة والخاصة. كذلك فإن حملات ترشيد استهلاك المياه لا تجد أذن صاغية أو استجابة ملموسة ما لم تدعمها سياسة سعرية للمياه تهدف إلى حمل أفراد المجتمع على خفض استهلاكهم من المياه. والسياسة المطبقة في العديد من الدول هي سياسة الشرائح السعرية التي تزيد فيها تسعيرة المياه مع زيادة الكمية المستهلكة، مما يدفع الناس إلى ترشيد استهلاكهم للاستفادة من الأسعار المنخفضة أو لتفادي دفع الأسعار المرتفعة، وذلك عن طريق الاقتصاد في استخدام المياه في غسيل السيارات أو في ري الحدائق المنزلية، وكذلك عن طريق استخدام أساليب الري الأكثر كفاءة للزراعة

وربما البحث عن محاصيل ونباتات الزينة الصحراوية أو تلك التي يمكن ريها بالمياه المالحة.

4. منحنى إمكانيات الإنتاج

يعتبر منحنى إمكانيات الإنتاج (Production Possibilities Curve) أو حدود إمكانيات الإنتاج، من أبسط وأهم النماذج الاقتصادية التي يستخدمها الاقتصاديون لتبسيط شرح وتفهم الكيفية التي تتم بها المفاضلة والاختيار بين بدائل الإنتاج المتنافسة على الموارد النادرة. ينتج الاقتصاد آلاف السلع والخدمات التي تتنافس في إنتاجها على العديد من الموارد النادرة. وبسبب ندرة الموارد أي محدوديتها بالنسبة للطلب عليها، فإن زيادة الإنتاج في أي فرع من فروع الإنتاج إنما يتم على حسب النقص في إنتاج بعض الفروع الأخرى. ويمكن التعبير عن ذلك باستخدام النماذج الرياضية أو البيانية، لكننا هنا وفي هذا المقرر نكتفي بتقديم الأخيرة لبساطتها وسهولة فهمها. ولكن ما الغرض من استخدام هذه النماذج المبسطة ؟ الغرض من هذا هو إعطاء الدارس على هذا المستوى الأولي فكرة مبسطة لما يتم في عالم الواقع. ويستعين الاقتصاديون عموماً بالنماذج الاقتصادية المبسطة لفهم كيفية عمل الاقتصاد. ويتكون النموذج الاقتصادي عادة من رسوم بيانية أو معادلات رياضية تصور أو تصف العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية. وحتى يأتي النموذج مبسطاً، عادة ما تصحبه مجموعة من الفروض بهدف استبعاد بعض تعقيدات عالم الواقع، حتى يؤدي النموذج دوره في نقل صورة سهلة الفهم عن طبيعة العلاقات الاقتصادية. وفيما يلي الفرضيات الأساسية لنموذج منحنى إمكانيات الإنتاج:

- الاقتصاد ينتج سلعتين فقط، الغذاء والكساء.
- يوجد عدد ثابت من العمال وهو المورد الوحيد اللازم للإنتاج.

- المستوى التقني ثابتاً لا يتغير، أي ليس هناك أي تطور تقني.
- يستخدم مورد العمل استخداماً كاملاً وكفء في الإنتاج.

لتوضيح إمكانيات الإنتاج في هذا الاقتصاد بيانياً دعنا نقيس الإنتاج من الغذاء (F) على المحور الأفقي والإنتاج من الكساء (C) على المحور الرأسي في الشكل أدناه.

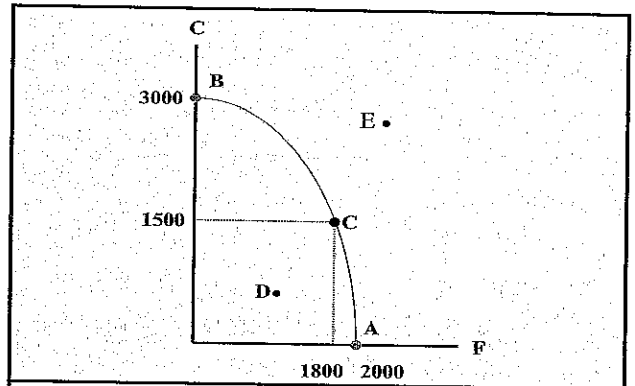

الشكل (2-1): منحنى إمكانيات الإنتاج، يوضح مستويات الإنتاج الممكن والكفء مثل C، والإنتاج الممكن وغير الكفء مثل D ومستوى الإنتاج غير الممكن مثل النقطة E.

النقطة (A) تمثل أقصى إنتاج ممكن إذا ما قرر المجتمع استغلال القدر المتاح من عنصر العمل بأكمله في إنتاج الغذاء ولا شئ من الكساء. والنقطة (B) تمثل أقصى إنتاج ممكن من الكساء إذا ما تم استغلال مورد العمل المتاح بأكمله في إنتاج الكساء ولا شيء من الغذاء. والنقاط على طول منحنى إمكانيات الإنتاج (AB) تشير إلى التوليفات المختلفة لأقصى ما يمكن إنتاجه من سلعتي الغذاء والكساء عندما يستغل مورد العمل جزئياً في إنتاج الغذاء ويستغل الجزء المتبقي منه في إنتاج الكساء. والنقاط الواقعة على طول منحنى إمكانيات الإنتاج مثل النقطة (C) تشير إلى أقصى إنتاج ممكن من الغذاء وهو 1800 وحدة. إذا قرر

المجتمع إنتاج 1500 وحدة من الكساء، وعند هذه النقطة تتحقق الكفاءة في الإنتاج، والكفاءة في استغلال مورد العمل. والدليل على تحقق الكفاءة عند النقطة (C) وأي نقطة أخرى على طول المنحنى، أن المجتمع يحصل على أقصى إنتاج من السلعتين من قدر ثابت من مورد العمل. وبطريقة أخرى يمكن القول أن الدليل على تحقق الكفاءة في الإنتاج، أن المجتمع في هذه الحالة غير قادر على إعادة تخصيص مورد العمل ليحصل على إنتاج أكبر من أحد السلعتين، إلا إذا تم ذلك على حساب خفض إنتاج السلعة الأخرى.أي لا يمكن زيادة الإنتاج من السلعتين معاً أو من سلعة واحدة دون نقص في الكمية المنتجة من السلعة الأخرى. ولكن النقاط الواقعة بين نقطة الأصل ومنحنى إمكانيات الإنتاج مثل النقطة (D)، فتشير إلى توليفة إنتاجية ممكنة من السلعتين لا تحقق الكفاءة في الإنتاج. فعند (D)، هناك إما وحدات عاطلة من مورد العمل، أو أنها مستغلة بالكامل ولكن بطريقة غير كفؤة. ويمكن عند النقطة (D)، عن طريق الاستغلال الكامل لعنصر العمل أو رفع كفاءته الإنتاجية، زيادة الإنتاج من السلعتين في آن واحد أو زيادة الإنتاج من إحدى السلعتين دون خفض الإنتاج من السلعة الأخرى. أما النقاط الواقعة خارج منحنى إمكانيات الإنتاج مثل النقطة (E) فتشير إلى مستويات من الإنتاج لا يمكن لهذا الاقتصاد تحقيقها، في ظل فرضية ثبات مورد العمل وثبات المستوى التقني.

وكما يلاحظ من الشكل فإن منحنى إمكانيات الإنتاج له انحدار سالب مما يدل على أن العلاقة عكسية بين إنتاج السلعتين. فزيادة إنتاج الغذاء لا تتم إلا بخفض إنتاج الكساء. فهل تعرف لماذا ؟ لأن النقاط على طول المنحنى نقاط كفاءة في الإنتاج فلا يمكن من قدر ثابت من الموارد زيادة إنتاج إحدى السلعتين إلا بسحب قدراً من الموارد المستغلة في إنتاج السلعة الأخرى فينخفض إنتاجها.

وقد تتساءل عن سبب تحدب منحنى إمكانيات الإنتاج على هذا النحو، ولماذا لا يكون خطاً مستقيماً أو مقعراً إلى نقطة الأصل؟ ولفهم سبب تحدب المنحنى دعنا نبدأ عند النقطة (B).حيث يستخدم المجتمع كل موارده في إنتاج الحد الأقصى من الكساء دون أي إنتاج من الغذاء. ولنفرض أن المجتمع قرر أن يبدأ في إنتاج الغذاء بوحدة واحدة، فإن التكلفة الحقيقية، أو تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج هذه الوحدة هي مقدار النقص في إنتاج الكساء. فالتكلفة الحقيقية هي التضحية التي يتحملها المجتمع في سبيل زيادة إنتاج الغذاء بوحدة واحدة. وبإمكانك قياس ذلك على الشكل(2-1) بمقدار النقص في إنتاج الكساء اللازم لتحويل الموارد لإنتاج وحدة من الغذاء. ولو استمريت في هذه التجربة ستجد أن تكلفة الوحدات المتتالية من الغذاء تتزايد مع استمرار التوسع في إنتاج الغذاء. ولكن لماذا تتزايد تكلفة الوحدة الإضافية من الغذاء. نجيبك عن هذا السؤال بسؤال يعينك على الفهم. إذا افترضنا أن بعض العمال في هذا المجتمع متخصصون في إنتاج الغذاء والبعض متخصصون في إنتاج الكساء، وأنهم يعملون جميعاً في إنتاج الكساء عند النقطة (B).الآن إذا أردنا سحب بعض العمال من إنتاج الكساء (من مصانع النسيج) للعمل في إنتاج الغذاء (في المزارع) هل نبدأ بسحب أفضل النساجين في البداية أم نبدأ بأقلهم مهارة؟ وكيف تكون التضحية بإنتاج الكساء كبيرة أم صغيرة في البداية؟ ولكن كلما توسعنا في إنتاج الغذاء كلما اضطررنا إلى سحب عمال أكثر مهارة في إنتاج الكساء، وبالتالي يزداد النقص في إنتاج الكساء مع زيادة إنتاج الغذاء، أي تزداد تكلفة إنتاج الوحدات المتتالية من الغذاء كلما توسعنا في الإنتاج.

من المبادئ التي ناقشناها في بداية هذا الفصل مبدأ تكلفة الاختيار أي أن لكل قرار نتخذه تكلفة معينة. وهنا على منحنى إمكانيات الإنتاج

إذا بدأنا باقتصاد عند النقطة (A) ينتج 2,000 وحدة من الغذاء ولا شئ من الكساء واختار المجتمع أن يتوسع في إنتاج الكساء فإن تحقق الكفاءة في الإنتاج عند النقطة (A) يعني أن من غير الممكن زيادة إنتاج الكساء إلا على حساب النقص في إنتاج الغذاء، وذلك لأن مورد العمل مستغل بالكامل عند (A) في إنتاج الغذاء. ولزيادة إنتاج الكساء لابد من تحويل بعض العمال من إنتاج الغذاء إلى إنتاج الكساء،وعلى الرسم نجد أن زيادة إنتاج الكساء إلى 1,500وحدة قد تحقق بنقص إنتاج الغذاء إلى 1,800 وحدة.أي أن 1,500 وحدة إضافية في إنتاج الكساء كلفت المجتمع 200 وحدة من الغذاء، وهذه هي التكلفة الحقيقية أو تكلفة الفرصة البديلة لاستغلال الموارد.

ويمكن توضيح مفهوم تكلفة الفرصة البديلة كذلك باستخدام جدول إمكانيات الإنتاج (2-1) التالي،الذي يضم بيانات افتراضية عن الخيارات المتاحة لإنتاج توليفات مختلفة من المدارس والمساكن التي يمكن للحكومة تشييدها في سنة معينة من بند محدد من بنود الإنفاق في الميزانية، أي تخصيصات ثابتة من الموارد، وبافتراض ثبات المستوى التقني.

جدول (2-1): إمكانيات الإنتاج البديلة بآلاف الوحدات وحدة

الخيارات	عدد المدارس	عدد المساكن
أ	0	10
ب	1	9
ج	2	7
د	3	4
م	4	0

يتضح من الجدول السابق، أن هناك عدة خيارات أو بدائل لإنتاج توليفات

مختلفة من المدارس والمساكن. فالانتقال مثلا من نقطة (أ) إلى كل من النقاط (ب) و(ج)، معناه أن بالإمكان زيادة عدد المدارس المشيدة، في مقابل خفض عدد المساكن المشيدة. وتقاس تكلفة زيادة عدد المدارس، بمقدار التضحية أو الخفض في عدد المساكن.

5. النمو الاقتصادي

يصور منحنى إمكانيات الإنتاج لأي دولة أقصى إنتاج ممكن من إحدى السلعتين عند مستوى معين من إنتاج السلعة الأخرى، فهو يمثل الحدود القصوى لإنتاج الاقتصاد عند استغلال الموارد استغلالاً كاملاً وكفؤ في ظل التقنية السائدة. فهل يتوقف الاقتصاد عند هذه الحدود؟ أم أن هناك وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي (Economic Growth) باستمرار، وما هي أهمية النمو الاقتصادي؟

تسعى المجتمعات إلى الارتقاء برفاهية أفرادها دوماً. وتقاس الرفاهية بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي من كميات السلع والخدمات التي يستهلكها الفرد (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقسوماً على عدد السكان). ويقاس النمو الاقتصادي الحقيقي بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. فإذا أخذنا في الاعتبار الزيادة السنوية في عدد السكان، لكان من الواضح أن الارتقاء الدائم برفاهية أفراد المجتمع لا يتحقق إلا إذا تفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على معدل النمو السكاني.فإذا كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ينمو بمعدل 4% وكان معدل النمو السكاني هو 3%، فهذا دليل على نمو نصيب الفرد من الناتج الحقيقي أي تحسن رفاهية المجتمع. ولكن كيف يمكن للاقتصاد أن يستمر في النمو وإمكانية الإنتاج محدودة بحجم الموارد والمستوى التقني المتاحين؟ إن استمرار النمو الاقتصادي أمر مرهون بإمكانية تحقيق كل من:

* تنمية الموارد الطبيعية والمادية، ويتم ذلك بالاستمرار في استصلاح المزيد من الأراضي الزراعية، أو تنمية الموارد النفطية عن طريق التنقيب عن هذه الثروات، وتنمية كل من رأس المال البشري والمادي.

* التقدم التقني، ويتم بالاستثمار في البحوث والتطوير بهدف استخدام تقنيات أحدث في الإنتاج، أو تجويد الإنتاج أو تصميم آلات ومعدات أكثر كفاءة، وعن طريق نقل التقنية من خلال الاستثمارات المشتركة والأجنبية أو عن طريق شراء حقوق ملكية تقنيات تم تطويرها في دول أخرى.

ويمكن توضيح النمو الاقتصادي بيانيا بانتقال منحنى إمكانيات الإنتاج إلى الخارج كما يوضح الشكل أدناه:

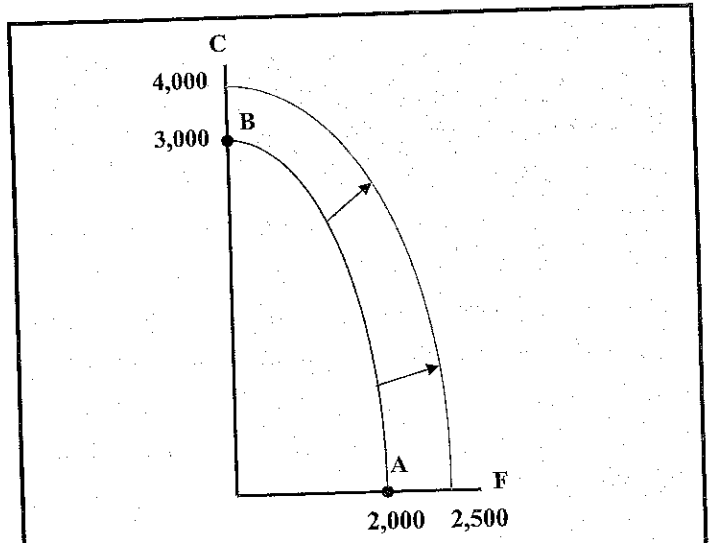

الشكل(2-2): ينتقل منحنى إمكانيات الإنتاج إلى الخارج في حالة النمو الاقتصادي، الذي يحدث نتيجة لزيادة رصيد الاقتصاد من الموارد، خاصة الموارد الرأسمالية، أو نتيجة للتقدم التقني.

وتجدر الإشارة إلى ضرورة عدم الخلط بين مفهوم النمو الاقتصادي ومفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية (Economic and Social Development). فالنمو الاقتصادي هو المؤشر الكمي للتنمية،إلا أنه غير كافٍ لتحقيق التنمية، التي تشمل أيضاً التغيرات النوعية اللازمة لإعداد الاقتصاد القومي لمرحلة الإقلاع (Take-off)،لا سيما تلك المتعلقة بتحسين نوعية الموارد البشرية، من خلال الاستثمار في التعليم، والرعاية الصحية، وتطوير البنى التحتية للاقتصاد، وخلق مؤسسات المجتمع المدني، واحترام حقوق الإنسان، وخلق شعور الانتماء للوطن من أجل تعبئة الطاقات لتحقيق الأهداف الإنمائية المرغوبة. وبعبارة أخرى، فإن أهداف التنمية بمفهومها الشامل لا تقتصر على الجوانب المادية فقط المتمثلة في زيادة نصيب الفرد من الناتج الحقيقي، وإنما تشتمل أيضاً على تحقيق التحسن في نوعية الحياة من جميع جوانبها.

6. التدفق الدائري للإنتاج والدخل

يعتمد مستوى الأداء الاقتصادي لبلد معين على تدفق الدخل والإنتاج بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية الأربعة: قطاع المستهلكين وقطاع المنتجين والقطاع الحكومي والقطاع الخارجي. ولأجل التبسيط نبدأ باقتصاد افتراضي من قطاعين، قطاع المنتجين وقطاع المستهلكين، حيث يتم التبادل بينهما عن طريق أسواق عوامل الإنتاج وأسواق السلع والخدمات. كما نفترض عدم وجود مدخرات، فقطاع المستهلكين ينفق كل دخله على شراء السلع والخدمات التي ينتجها قطاع المنتجين.

يحصل جمهور المستهلكين على الدخول النقدية لقاء خدمات عوامل الإنتاج التي يقدمها إلى قطاع المنتجين. وتقوم المنشآت الإنتاجية بتحويل هذه الموارد إلى سلع وخدمات وبيعها للمستهلكين لقاء الحصول على مجموع الدخول النقدية التي تغطي تكاليف

عناصر الإنتاج، زائداً نسبة معينة من الأرباح. تمثل العائد على عنصر التنظيم. وتمثل عملية المبادلة هذه القاعدة الأساسية لتدفق الدخل في الاقتصاد القومي. كما يتضح من الشكل (2-3) التالي. تتحدد أسعار أو عوائد عوامل الإنتاج: العمل، الأرض، رأس المال، والتنظيم، في سوق الموارد في الجزء العلوي من الشكل. حيث يمثل قطاع المنتجين جانب الطلب على خدمات عوامل الإنتاج، بينما يمثل قطاع المستهلكين جانب العرض في ذلك السوق. كذلك، تتحدد أسعار السلع والخدمات في سوق المنتجات في الجزء السفلي من الشكل، حيث يمثل قطاع المستهلكين في هذه الحالة جانب الطلب، بينما يمثل قطاع المنتجين جانب العرض، ويكون الاقتصاد في حالة توازن دائماً لأن الدخل الكلي يعادل الإنفاق الكلي في هذه الحالة.

أما إذا أنفق جمهور المستهلكين أقل من الدخول التي حصلوا عليها (أي في حالة ادخار جزء من الدخل)، فسيؤدي ذلك إلى هبوط المبيعات من السلع المنتجة وتكدس الخزين، وانخفاض أرباح المنتجين أو حدوث الخسائر، وبالتالي، انخفاض الطلب على الموارد الاقتصادية، وهبوط مستوى الإنتاج، ليصل الاقتصاد إلى حالة توازن عند مستوى أقل من الدخل عما كان عليه. والعكس صحيح، في حالة قيام جمهور المستهلكين بإنفاق أكثر من الدخول التي حصلوا عليها (بالسحب من مدخراتهم السابقة أو الاقتراض) فسيؤدي ذلك إلى توسع الإنتاج وزيادة الطلب على الموارد الاقتصادية وزيادة الدخل الإجمالي، ليصل الاقتصاد إلى حالة توازن جديد عند مستوى أعلى من الدخل عما كان عليه في السابق.

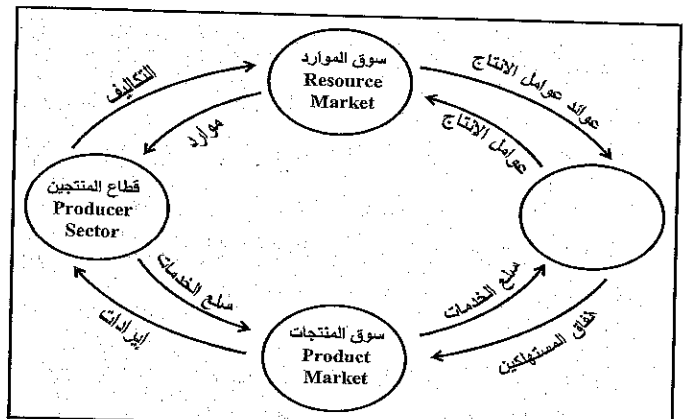

الشكل (2-3): التدفق الدائري للإنتاج والدخل، حيث يلاحظ تعادل الإنفاق الكلي مع الدخل الكلي (عوائد عناصر الإنتاج) مع قيمة الناتج المحلي الإجمالي ممثلة بإيرادات قطاع المنتجين، وذلك طالما تم استبعاد الادخار من النموذج.

يتضح مما تقدم ، أن مستوى الاستخدام والإنتاج يعتمد على الإنفاق الكلي للوحدات الاقتصادية للاقتصاد القومي . فإذا ازداد مجموع الإنفاق (الطلب الكلي) ، فسيؤدي ذلك إلى زيادة مستوى الاستخدام والإنتاج (العرض الكلي) ، وبالتالي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وعودة الانتعاش الاقتصادي (Economic Recovery) . أما إذا انخفض الإنفاق أو الطلب الكلي ، فيؤدي ذلك إلى انخفاض مستوى الاستخدام والإنتاج، وبالتالي هبوط معدل النمو الاقتصادي وحدوث الركود الاقتصادي (Economic Recession).

7. حرية السوق والكفاءة

عندما يكون السوق حر الحركة (Free Market)، أى بعيداً عن أي تدخل من جانب الحكومة، فإن آلية قوى العرض والطلب هي التي تحدد كمية ونوعية السلع والخدمات الواجب إنتاجها، وتقنية الإنتاج المستخدمة وكيفية توزيع هذا الإنتاج بين أفراد المجتمع. ففي اقتصاد السوق الحر، أي

الذي ينعم بحد أدنى من التدخل الحكومي يتصرف أصحاب القرار (الفرد ـ رب الأسرة ـ المنشأة ـ الهيئة) كل بدافع من مصلحته أو منفعته الخاصة ومن التكلفة التي عليه تحملها عند اختيار أي من البدائل المتاحة. وقد كان الاعتقاد السائد بين الاقتصاديين القدماء (Classical Economists) أن تحقق المصالح أو الأهداف الخاصة لهذه الأطراف يضمن تحقق المصلحة العامة للمجتمع أو للاقتصاد القومي. وقد أطلق الاقتصادي الشهير آدم سميث على هذه القوة الدافعة في كتابه ثروة الأمم اسم «اليد الخفية» (Invisible Hand). فكيف يتم ذلك؟

يسعى المشاركون في النشاطات الاقتصادية عبر أسواق السلع والخدمات المختلفة كمشترين (مستهلكين) وبائعين (منتجين) لتحقيق منافعهم الخاصة. فيسعى المستهلكون إلى إشباع رغباتهم التي تقاس بالمنفعة التي يحصلون عليها من الاستهلاك. ويسعى المنتجون إلى تحقيق الربح من إنتاج وبيع السلع والخدمات التي يطلبها المستهلكون. وتمثل الأسعار في الأسواق المؤشرات الدالة على الندرة النسبية لكل سلعة، ولها وظيفتان هامتان: فالأسعار تحفز المنتجين على زيادة الإنتاج سعياً وراء الربح. كما تعمل الأسعار كأداة لتوزيع الكمية المحدودة من السلع المنتجة بين الأعداد الكبيرة من المشترين المتنافسين على تلك السلع بحيث تذهب الكميات المنتجة إلى المشترين الذين هم على استعداد لدفع السعر الأعلى للحصول على هذه السلعة أو الخدمة. فإذا ما تم ذلك أمكننا القول أن السوق الحرة قادرة على تخصيص الموارد (تحديد كميات الموارد المستخدمة في إنتاج كل سلعة أو خدمة) بحيث تتحقق الكفاءة في الإنتاج (Production Efficiency) أي أن يحصل المجتمع على أقصى إنتاج ممكن من الكميات المحدودة من الموارد المتاحة وتتحقق كفاءة تخصيص الموارد (Allocative Efficiency) وبذلك تتحقق رفاهية المجتمع، أي يتم تخصيص الموارد بحيث يصل الإنتاج إلى المستوى الذي

تتعادل عنده المنفعة الحدية مع التكلفة الحدية للوحدة الأخيرة من كل سلعة أو خدمة منتجة، أو عندما تنتج السلعة بأقل تكلفة ممكنة.

في حالة التدخل الحكومي الذي يحد من قدرة الأسواق على تحديد أسعار السلع والخدمات (كما في حالة التسعير الالزامي، أو فرض الضرائب على الإنتاج وغيرها) فإنها بذلك تبطل عمل اليد الخفية، وتعيق التخصيص الكفء للموارد ويكون هناك تدني في الكفاءة وتراجع في رفاهية المجتمع. في الاقتصادات المخططة مركزياً (Centrally Planned Economies) كما كان الحال في دول الاتحاد السوفيتي سابقاً، لا يسمح النظام بعمل آلية السوق بحرية تامة. بل يتم تحديد الأسعار والكميات المنتجة من كل سلعة أو خدمة، وبالتالي يتم تخصيص الموارد بواسطة مجلس التخطيط المركزي (Central Planning Board) . وقد فشلت تلك الأجهزة في تأدية هذه المهمة الصعبة، بسبب عدم توفر المعلومات الدقيقة، وصعوبة تقدير رغبات وتفضيلات المستهلكين من جانب، وصعوبة تحفيز المنتجين في غياب الملكية الخاصة من الجانب الآخر. فكانت النتيجة انهيار هذه النظم الاقتصادية وتحول معظم الدول المخططة مركزياً نحو نظام السوق الحر كبديل أثبت نجاحه وقدرته الفائقة على تحقيق طموحات الشعوب في غالبية دول العالم المتقدم. ولكن متى يكون تدخل الحكومة أمر واجب وضروري؟

8. دور القطاع الحكومي

يعتبر دورالقطاع الحكومي (Government Sector) على جانب كبير من الأهمية في التأثير في مستوى الفعاليات الاقتصادية. ويسري تأثير القطاع الحكومي في الاقتصاد بطريقة مباشرة من خلال تحصيل الضرائب والرسوم، والإنفاقات التي تقوم بها الجهات الحكومية في مختلف المجالات، وبطريقة غير مباشرة من خلال القوانين التي تسنها

الدولة بهدف تنظيم وتوجيه الأنشطة الاقتصادية . وتعتبر الضرائب والرسوم تسرب (Leakage) لجزء من الدخل الإجمالي من دورة الدخل والإنفاق، كما هي الحالة بالنسبة للادخارات والإنفاق على الواردات. أما المصروفات الحكومية، فلها تأثير إيجابي على أداء الاقتصاد، حيث تؤدي إلى تعويض أو إعادة حقن التسرب الناجم عن الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة. وتتمثل المصروفات الحكومية بالدرجة الأولى في تقديم الخدمات العامة للمواطنين كالتعليم، والصحة، إنشاء الطرق والجسور، وتوفير الأمن والدفاع الوطني، هذا بالإضافة إلى دور الحكومة المباشر في إنتاج بعض السلع والخدمات، بواسطة المصانع والمزارع المملوكة للدولة.

بالرغم مما أشرنا اليه سابقاً عن قدرة آلية السوق الحرة على تحقيق التخصيص الأمثل أو الكفء للموارد، وبالتالي في تحقيق الكفاءة في الإنتاج، إلا أن هناك حالات خاصة تفشل فيها آلية السوق الحرة في تحقيق بعض الأهداف الأخرى المرغوبة، الأمر الذي يستوجب التدخل الحكومي (Government interference) . نذكر منها باختصار ما يلي:

8-1 حالة السلع والخدمات العامة

السلع العامة (Public Goods) هي تلك التي تستهلك جماعياً، ومتى ما أنتجت تصبح متاحة للجميع دون مقابل، ولا يمكن حرمان أحداً من استهلاكها، مثل الطرق العامة والبث الإذاعي والتلفزيوني غير المشفر والأمن والدفاع. فهي تستهلك جماعياً، بمعنى أنها متاحة للجميع في آن واحد، فاستماعك للإذاعة لا ينقص من البث المتاح للآخرين شيئاً. ولا يتم إنتاجها لفئة دون أخرى فمتى ما تم إنشاء الطريق مثلاً أو تم بث برنامج إذاعي على الهواء أو متى ما اقتنت دولة معينة نظاماً للدفاع الجوى فإن مثل هذه السلع والخدمات تصبح مشاعةً للجميع ولا يمكن عملياً منع البعض من استهلاكها أو الاستفادة منها. والقطاع الخاص

لا يقدم على إنتاج مثل هذه السلع لعدم قدرته على بيعها لمن يدفع السعر ومنعها عن الآخرين كما هو الحال في حالة السلع الخاصة كملابس مثلاً. لذلك،فان اقتصاد السوق الحر يفشل في تقديم السلع العامة ولا بد من تدخل الحكومة لتقديمها لأنها قادرة على تحصيل القيمة من الجميع عن طريق فرض الضرائب.

2-8 حالة التأثيرات الخارجية

وهي الحالات التي يترتب على النشاط الإنتاجي أو الاستهلاكي فيها آثاراً خارجية نافعة (External Benefits)،كما في حالة التعليم وما ينتج عنه من فوائد للمجتمع، أو آثاراً خارجية ضارة (External Costs)، كما في حالة المصنع الذي يتسبب في التلوث البيئي. حيث يفشل اقتصاد السوق الحر تحميل المنشأة المتسببة في تلوث البيئة بتكلفة معالجة أضرار التلوث، مما يدفع هذه المنشأة للتمادي في نشاطها بأكثر مما تمليه المصلحة العامة للمجتمع. وبذلك، يكون هناك فقد في كفاءة تخصيص الموارد لأن الموارد توجه بأكثر مما يجب إلى هذا النوع من النشاط الإنتاجي، وبالتالي يقل تخصيصها لأنشطة أخرى. وعليه، فالأمر يحتاج إلى تدخل الحكومة عن طريق الضرائب على الإنتاج، أو عن طريق اللوائح والقوانين للحد من نشاط مثل هذه الصناعة الملوثة للبيئة، فتحد من مستويات إنتاجها بحيث لا يتعدى التلوث البيئي المستوى المقبول من وجهة نظر المجتمع.

3-8 حالة الاحتكار الطبيعي

يقصد بالاحتكار الطبيعي انفراد منشأة كبيرة واحدة بالسوق وغياب المنافسين، نتيجة لتمتع هذه المنشأة بخاصية تناقص تكلفة إنتاج الوحدة باستمرار مع التوسع في الإنتاج بما يكفي لتغطية جزءً كبيراً نسبياً من طلب السوق.ويحدث ذلك عادة عندما تشكل تكلفة الأصول

الثابتة للمنشأة نسبة مرتفعة من جملة تكاليف الإنتاج. في هذه الحالة يمكن للمنشأة الكبيرة خفض أسعار البيع إلى مستويات غير كافية لتغطية تكاليف الإنتاج للمنشآت المنافسة مما يعرضا للخسارة والخروج في النهاية من السوق، أو تحول دون دخول منافسين جدد إلى السوق، فتكون لها قوة احتكارية تضر بكفاءة تخصيص الموارد وعدالة توزيع الدخل في المجتمع. ويستوجب مثل هذا الوضع تدخل الحكومة لوضع قيود على المنشأة في هذه الحالة لتحديد السعر العادل وحملها على الوصول بالإنتاج إلى المستوى الذي يحقق الكفاءة في الإنتاج ويعظم رفاهية المجتمع. وهناك حالات أخرى تستوجب تدخل الحكومة لتصحيح إخفاقات آلية السوق لكننا سنكتفي هنا وللتبسيط بالحالات السابقة.

9. دور القطاع المالي

لقد افترضنا عند تناولنا لنموذج التدفق الدائري للدخل والإنفاق،أن قطاع المستهلكين ينفق كل دخله ولا يدخر، وكان ذلك للتبسيط فقط. فمن الناحية العملية، نجد أن المستهلكين والمنتجين لا يقومون بإنفاق جميع دخولهم، بل يدخرون جزءاً منها. وتجد هذه المدخرات الخاصة طريقها إلى البنوك التجارية وغيرها من مؤسسات الادخار. وتمثل هذه المدخرات المصدرالرئيسي للإقراض في الاقتصاد. حيث تقوم البنوك باستخدام هذه الأرصدة في منح القروض تلبية لطلبات المنتجين والمستهلكين .وبعبارة أخرى، فإن الجهاز المصرفي يقوم بدور الوسيط في الأسواق المالية (Financial Markets) وذلك بتجميع المدخرات وإعادة إقراضها. وتخضع البنوك إلى قيود معينة يفرضها البنك المركزي لتنظيم أنشطتها بصورة تنسجم مع أهداف السياسة الاقتصادية العامة، كما سيتضح ذلك في الفصول القادمة. ويعتبر ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك أي الادخار، من أهم

العوامل التي تؤثر في مستوى الأداء الاقتصادي.

ويتسم الاقتصاد المتقدم بالتحول من المنشآت الفردية الصغيرة إلى المنشآت الكبيرة، وكذلك بروز ظاهرة الفصل بين الملكية والإدارة في المنشآت الكبيرة، وذلك بحكم المتطلبات التقنية والمالية الكبيرة التي أصبحت خارج مقدرة المنشآت الفردية الصغيرة. ولا يعني هذا،بطبيعة الحال، اضمحلال المشروعات الفردية بصورة كاملة،حيث أنها ما زالت تعمل جنباً إلى جنب وفي تكامل مع المشروعات الكبيرة، إلا أنها لم تعد تسهم بنسبة كبيرة من الناتج القومي، كما كانت في المراحل الأولى للتطور الاقتصادي.

كما يتسم الاقتصاد المتطور ببروز ظاهرة التخصص وتقسيم العمل في الإنتاج . (Specialization & Division of Labor) حيث تقوم الوحدات الإنتاجية بإنتاج عدد محدود من السلع، وتحصل على ما تحتاجه من سلع أخرى وسيطه أو كاملة الصنع من وحدات إنتاجية أخرى، عن طريق ما أصبح يعرف بالإمداد الخارجي (Out Sourcing). أي بعبارة أخرى، أن الاقتصاد المتقدم أصبح يتسم بالتبادل الواسع في السلع والخدمات. كذلك، فإن ما يصح بالنسبة للوحدات الإنتاجية داخل القطر الواحد، ينطبق أيضاً على العلاقات بين القطر وباقي أقطار العالم. فزيادة ظاهرة التخصص في العمليات الإنتاجية في الأقطار المتقدمة،أدت إلى زيادة التبادل التجاري فيما بينها.

الفصل الثالث

الحسابات القومية

الفصل الثالث

الحسابات القومية

National Accounts

1. مقدمة

لما كانت التقلبات الاقتصادية من أهم السمات الملازمة لطبيعة اقتصاد السوق، كان لا بد من أيجاد وسيلة إحصائية لقياس مستوى النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك من أجل تحديد جوانب القوة والضعف في هذه القطاعات والتنبؤ باحتمالات تأثيراتها على الاتجاهات المستقبلية لأداء الاقتصاد القومي.

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية المستخدمة في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي واتجاه وسرعة نموه.وسنحاول في هذا الفصل تحليل مكونات الناتج المحلي وبيان طرق قياسه، وكيفية التوصل إلى الناتج القومي والدخل القومي، والمقاييس الأخرى للدخل، ثم نتناول أهمية دراسة أثر تغيرات الأسعار في احتساب الناتج المحلي، واستخدام الأرقام القياسية للأسعار في احتساب قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. كما سنبحث في مفهوم النمو الاقتصادي وكيفية قياسه، وأخيراً نناقش المآخذ على استخدام الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

2. الناتج المحلي الإجمالي

يقصد بالناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product-GDP) القيمة السوقية (بالأسعار الجارية) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في قطر معين وخلال فترة زمنية معينة. وسنوضح فيما يلي معاني المصطلحات الجديدة الواردة في هذا التعريف.

1-2 القيمة السوقية

من أجل قياس الناتج المحلي الإجمالي من السلع والخدمات، لا بد من تجميع المنتجات الزراعية والصناعية والخدمية، أي احتساب مجموع الإنتاج من القطن والقمح والبذور الزيتية وقصب السكر والفاكهة وغيرها من المنتجات الزراعية وكذلك الإنتاج من الأجهزة الكهربائية والحديد والسيارات والألمنيوم وأجهزة الكومبيوتر وغيرها من السلع الصناعية، بالإضافة إلى الإنتاج من الخدمات النهائية، مثل خدمات الصحة والتعليم، والخدمات المصرفية، وخدمات النقل والسفر، والسياحة والتأمين وغيرها. غير أن تجميع كميات السلع والخدمات المنتجة بوحداتها الطبيعية أمر غير ممكن بسبب عدم تجانس وحدات القياس. وللتغلب على هذه المشكلة يتم أولاً قياس القيم السوقية (Market Value) للإنتاج من كل سلعة أو خدمة، وذلك بضرب الكمية المنتجة من أي سلعة أو خدمة في سعرها الجاري في السوق، ثم تجمع هذه القيم، ويطلق على المجموع أو الناتج المقوم بالأسعار الجارية، الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (Current Price Gross Domestic Product) أو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (Nominal Gross Domestic Product)، أوالناتج المحلي الإجمالي النقدي (Money Gross Domestic Product)، وهو يختلف عن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كما سيأتي لاحقاً في هذا الفصل.

2-2 السلع والخدمات النهائية

تشتمل السلع والخدمات النهائية (Final Goods and Services) على السلع الاستهلاكية والصادرات (سواء نهائية أوسيطة)، والسلع الاستثمارية (آلات ومعدات ومباني وطرق وسدود وما شابه)، بالإضافة إلى الزيادة في مخزون أو رصيد الاقتصاد من السلع المختلفة تامة الصنع. وتختلف هذه السلع النهائية عن السلع الوسيطة (Intermediate Goods)، وهي السلع التي يتم إنتاجها بواسطة منشأة معينة وتشتريها منشأة أخرى لاستخدمها كأحد مدخلات الإنتاج (Inputs) في إنتاج

سلعة أو خدمة نهائية. فمثلاً تعتبر السيارة التي يشتريها المستهلك لاستخدامه الخاص سلعة نهائية، إلا أن بعض مكونات هذه السيارة، مثل الإطارات، والزجاج، وغيرها، تنتجها شركات أخرى وتعتبر سلع وسيطة لأنها تستخدم في إنتاج سلعة نهائية وهي السيارة. كذلك الحال بالنسبة لكميات للدقيق أو الطحين، التي تشتريها ربات البيوت لاستخدامها في عمل الخبز والمعجنات للاستهلاك المنزلي تعتبر سلعة نهائية، بينما تعتبر كميات الدقيق التي تشتريها المخابز سلع وسيطة، لأنها تستخدم في إنتاج سلع أخرى نهائية مثل الخبز والمعجنات لتلبية احتياجات السوق. فالسلع التي يشتريها المستهلكون هي سلع نهائية، بينما السلع التي يشتريها المنتجون بغرض استخدامها في الإنتاج فهي سلع وسيطة، أما السلع التي تصدر لدول أخرى فتعتبر من السلع النهائية.

فإذا احتسبت قيمة السلع الوسيطة الداخلة في إنتاج السلع النهائية في حساب الناتج المحلي الإجمالي فمعنى ذلك أن تحتسب قيمة المدخلات الوسيطة مرتين، مرة كسلعة وسيطة ومرة أخرى كجزء من قيمة السلعة النهائية، ويتسبب ذلك في ارتكاب خطأ ما يعرف بالاحتساب المزدوج (Double Counting)، وبالتالي تضخيم قيمة الناتج المحلي الإجمالي بما يفوق حقيقته. ولذا، يتم قياس الناتج المحلي الإجمالي بتجميع قيم السلع والخدمات النهائية دون السلع الوسيطة.

ولغرض تجنب الوقوع في خطأ الاحتساب المزدوج لقيمة السلع الوسيطة عند تقدير الناتج المحلي الإجمالي، يستخدم الخبراء ما يعرف بطريقة القيمة المضافة (Value Added)، حيث يتم تجميع القيمة المضافة (قيمة الإنتاج – قيمة السلع الوسيطة) في كل مرحلة من مراحل الإنتاج. وللإيضاح دعنا نتابع المثال الوارد بالجدول (3-1)، فإذا كانت قيمة الإنتاج من القمح في السنة هي 200 ألف دينار، وهي

قيمة القمح المباع للمطاحن. ولنفرض أن المطاحن قد باعت إنتاجها من الدقيق للمخابز بقيمة 350 ألف دينار، وأن قيمة الخبز المباع للجمهور بواسطة المتاجر هي 550 ألف دينار. فإذا افترضنا أن منتج القمح لا يستخدم أي سلع أو خدمات وسيطة، أي أن قيمة إنتاجه الكلي تقيس القيمة المضافة التي تولدت عن العملية الإنتاجية. وقمنا باحتساب القيمة المضافة لكل مرحلة من المراحل الإنتاجية الثلاث. نجد أن القيمة الإجمالية المضافة هي 550 ألف دينار، وتعادل قيمة السلعة النهائية وهي الخبز. لذا، فإن القيمة المضافة هي مقياس آخر للناتج المحلي الإجمالي. أما مجموع قيم جميع المنتجات الوسيطة والنهائية أي قيمة الإنتاج فتصل إلى 11,000 ألف دينار بسبب تكرار احتساب قيم السلع الوسيطة لأكثر من مرة واحدة.

الجدول (3-1): القيمة المضافة بآلاف الدنانير

مراحل الإنتاج (1)	قيمة الإنتاج (2)	القيمة المضافة (3)
1- القمح	200	200
2- الطحين	350	150
3- الخبز	550	200
المجموع	11,000	550

3-2 السلع والخدمات المنتجة محلياً

للتوصل إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي لقطر معين يتم احتساب القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية الجديدة المنتجة داخل الحدود الجغرافية لهذا القطر. فمثلاً، تقوم بعض الشركات اليابانية

المنتجة للأجهزة الكهربائية بإنتاج بعض أنواع هذه الأجهزة في الصين، وفي هذه الحالة، فإن قيمة هذا الإنتاج تدخل في احتساب الناتج المحلي للصين ولا تدخل في احتساب الناتج المحلي لليابان. كذلك تقوم بعض شركات السيارات في ألمانيا بإنتاج بعض أنواع السيارات، مثل فولكس فاجن في المكسيك. لذلك، فإن قيمة هذا الإنتاج يدخل في احتساب الناتج المحلي للمكسيك، ولا يدخل في احتساب الناتج المحلي الإجمالي لألمانيا.

يقاس الناتج المحلي الإجمالي بمجموع قيم السلع والخدمات النهائية الجديدة المنتجة محلياً خلال فترة زمنية معينة وهي سنة عادة. أما عمليات شراء وبيع السلع المستعملة التي تم إنتاجها في سنوات سابقة فلا تدخل في تقدير قيمة الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية. إلا أن قيمة خدمات متاجر بيع وشراء هذه السلع المستعملة فإنها تدخل في تقدير الناتج المحلي للسنة الحالية. ويمكن احتساب الناتج المحلي على أساس ربع سنوي، وتسمى بالإحصاءات الفصلية للناتج المحلي الإجمالي، إلا أنها تكون عادة أقل دقة من الإحصاءات السنوية. وتستخدم الإحصاءات الفصلية لمتابعة تطور أداء الاقتصاد القومي في المدى القصير، أما الإحصاءات السنوية فستخدم لمتابعة تطور أداء الاقتصاد القومي لفترات طويلة.

3. التدفق الدائري للإنفاق والدخل

من المفيد جداً للطالب الآن أن يتفهم الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد، والعلاقات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، لما لذلك من ضرورة لتفهم أداء الاقتصاد الكلي وما يتأثر به من عوامل داخلية وخارجية. ولهذا الغرض، نستخدم نموذج مبسط لاقتصاد مغلق يتكون من قطاعين اثنين فقط هما القطاع العائلي (Household Sector)

وقطاع منشآت الأعمال (Business Sector). وللتبسيط نفترض أن القطاع العائلي لا يدخر بل ينفق كل ما يحصل عليه من دخل. وكما يتضح من الشكل (3-1) أدناه. يتعامل هذان القطاعان في سوقين: سوق عوامل الإنتاج أو الموارد (Factors Market) حيث يعرض القطاع العائلي ما يملك من موارد بشرية وطبيعية للبيع فيشتريها قطاع الأعمال لاستخدامها في الإنتاج ويدفع في مقابلها دخول عوامل الإنتاج. وهي : الأجور لقاء خدمات العمل. والفائدة لقاء استخدام رأس المال. والإيجار مقابل خدمات الأرض أو الموارد الطبيعية. والأرباح وهي عائد العامل الرابع لعوامل الإنتاج وهو التنظيم (Entrepreneurship). أما السوق الثانية.فهي سوق السلع والخدمات (Goods and Services Market) حيث يعرض قطاع الأعمال إنتاجه للبيع ليشتريه القطاع العائلي ويدفع في المقابل قيمة هذه المنتجات لقطاع الأعمال.وبما أن جميع السلع والخدمات في هذا النموذج يتم بيعها للمستهلكين. فهي إذاً سلع وخدمات نهائية. ومجموع قيمها يقيس الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

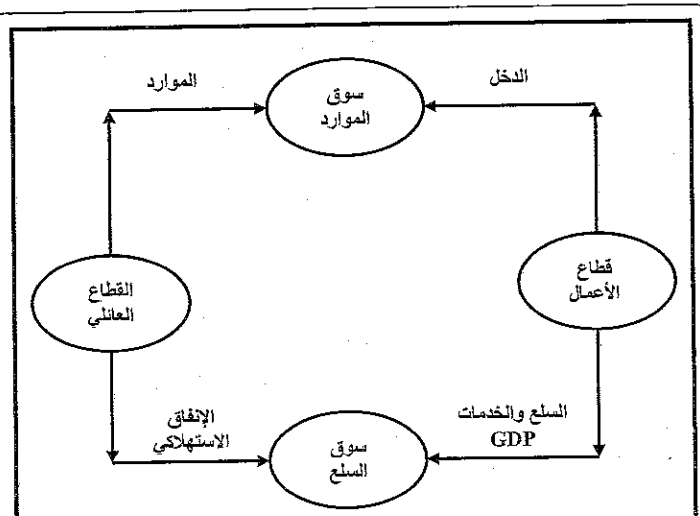

الشكل (3-1): يوضح الشكل التدفق المالي للدخل من قطاع الأعمال إلى القطاع العائلي، والإنفاق من القطاع العائلي إلى قطاع الأعمال، والتدفق المادي للناتج المحلي الإجمالي من قطاع الأعمال إلى القطاع العائلي وتدفق الموارد من القطاع العائلي إلى قطاع الأعمال.

4. شرط توازن الاقتصاد الكلي

التوازن الاقتصادي هو حالة من الاستقرار. حيث تنعدم فيه القوى الداخلية الدافعة للتغيير.ويتحقق توازن الاقتصاد الكلي في نموذج التدفق الدائري للدخل والإنفاق عندما يتعادل الدخل (Y) مع الإنفاق الذي يقتصر في هذا النموذج على الإنفاق الاستهلاكي (C).لذلك.يكون الاقتصاد في حالة توازن دائم نتيجة لافتراض عدم وجود المدخرات. فإذا افترضنا أن القطاع العائلي يدخر جزء من دخله. فستكون هذه المدخرات متاحة عن طريق القطاع المالي (البنوك التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى) لقطاع الأعمال لتمويل الاستثمار (I).وفي هذه الحالة يتحقق توازن الاقتصاد الكلي عندما يتعادل الدخل مع إجمالي الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.أي عندما يكون:

$$Y = C + I$$

وبإعادة ترتيب الحدود أعلاه نحصل على $Y - C = I$ أي $S = I$،أي يتحقق التوازن عندما يتعادل الاستثمار (I) مع الادخار (S).

وفي اقتصاد أكثر واقعية، يضم القطاع الحكومي والقطاع الخارجي بالإضافة إلى القطاع العائلي وقطاع الأعمال،تتعقد الأمور قليلاً ولكن يبقى شرط توازن الاقتصاد الكلي في صيغته العامة كما هو حيث يتحقق التوازن عندما يكون (الدخل الكلي = الإنفاق الكلي) أي (العرض الكلي = الطلب الكلي)، ولكنه يختلف من حيث تفاصيل مكونات الطلب الكلي.ففي النموذج رباعي القطاعات نضيف كل من الإنفاق الحكومي (G) وصافي الصادرات (NX) إلى مكونات الطلب الكلي، فيصبح شرط توازن الاقتصاد على النحو التالي:

$$Y = C + I + G + NX$$

1-4 الإنفاق الحكومي

يؤثر الإنفاق الحكومي بدرجة كبيرة على مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير في الطلب الكلي. ويقسم الإنفاق الحكومي إلى قسمين: الإنفاق الجاري (Current Expenditure). والإنفاق الاستثماري (Investment Expenditure). ويشمل الإنفاق الجاري الرواتب والأجور التي تدفعها الحكومة المركزية والإدارات المحلية إلى العاملين في الأجهزة الحكومية من موظفين وعمال ومدرسين وأطباء وأفراد في كل من الجيش والشرطة وغيرهم،مقابل ما ينتجونه من خدمات عامة نهائية. أما الإنفاق الحكومي الاستثماري، فهو الإنفاق الرأسمالي على البنية التحتية (Infrastructure) كالمباني والطرق والسدود والخزانات والآليات والمصانع التي تملكها الدولة وكافة المشروعات الأنمائية. أما الإنفاق الحكومي على مستلزمات أو مدخلات الإنتاج والتي تعتبر سلع وخدمات وسيطة فلا يدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي تفادياً لمشكلة الحساب المزدوج.

كما المصروفات الحكومية على إعانات الأسر الفقيرة وتأمينات البطالة والعجز ومدفوعات التأمينات الاجتماعية ومعاشات المتقاعدين، أو عموم ما يعرف بالمدفوعات التحويلية (Transfer Payments)،فإنها لا تحتسب في تقدير الناتج المحلي الإجمالي، لأنها تمثل مدفوعات من جانب واحد (Unilateral Payments)،وليست في مقابل سلع وخدمات تشتريها الحكومة.

2-4 صافي الصادرات من السلع والخدمات

يقصد بالصادرات (Exports) ذلك الجزء من الناتج المحلي الإجمالي الذي يتم بيعه إلى الأقطار الأخرى.أما الواردات (Imports) فهي السلع والخدمات التي يتم جلبها من الخارج.ويطلق على الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات (X-M)، صافي الصادرات (Net Exports) أو الميزان التجاري (Balance of Trade). فإذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات في قطر معين، فمعنى ذلك أن هذا القطر يتمتع بفائض تجاري (Trade Surplus). والعكس صحيح،إذا كانت قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات، فسيؤدي ذلك إلى عجز تجاري (Trade Deficit).

5. طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي

يعزى الاهتمام الكبير بدراسة الناتج المحلي الإجمالي إلى كونه مؤشراً هاماً للأداء الاقتصادي ورفاهية المجتمع. لذلك، أصبحت دراسة تقدير وتوزيع الناتج المحلي (أو الدخل المحلي) تحتل مركزاً بارزاً في الدراسات التطبيقية بالنسبة لجميع الأقطار، خاصة في حالة توفر الإحصائيات الدقيقة عن مختلف الفعاليات الاقتصادية. والجدير بالملاحظة، أن عملية جمع وتبويب الإحصاءات لمختلف الفعاليات الاقتصادية تعتبر مهمة كبيرة وشاقة، مما يتطلب إنشاء أجهزة حكومية متخصصة يطلق عليها تسميات مختلفة، كالجهاز المركزي للإحصاء، أو دائرة الإحصاءات

العامة، أو الجهاز المركزي للمعلومات، وغيرها من المسميات.

ويتضح من الشكل السابق (3-1) أن المنشآت تقوم ببيع الناتج المحلي الإجمالي (ماتنتجه من سلع خدمات نهائية) للمستهلكين من خلال أسواق السلع. وينفق المستهلكون ما يعادل قيمة الناتج على شرائه. ولما كان القطاع العائلي في هذا النموذج لا يدخر، أي ينفق جميع ما يحصل عليه من دخل، فإن الإنفاق يتعادل أيضاً مع الدخل. أي بعبارة أخرى، أن كل دينار من الناتج يولد دخولاً تعادله لأفراد المجتمع ويؤدي إلى إنفاق إجمالي بمقدار الدينار أيضاً في غياب الادخار،أي أن:

الناتج المحلي الإجمالي GDP = إجمالي الإنفاق = إجمالي الدخل المحلي

لذلك، فبالإمكان قياس الناتج المحلي الإجمالي بثلاث طرق هي: طريقة الناتج وطريقة الإنفاق وطريقة الدخل. ونتناول فيما يلي كل من هذه الطرق بشئ من التفصيل.

1-5 طريقة الناتج

يتم في طريقة الناتج (Product Method) جمع قيم السلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً في سنة معينة. ويتم تقدير الناتج بضرب الكمية المنتجة من كل سلعة أو خدمة في سعر الوحدة منها السائد في أسواق التجزئة. فإذا كان الاقتصاد ينتج سلعتين فقط بالكميات Q_A و Q_B التي تباع في الأسواق بالأسعار P_A وP_B على التوالي، يمكن حساب الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الناتج كما يلي:

$$GDP = PA \times QA + PB \times QB$$

وعموماً يمكن صياغة المعادلة التالية لحساب الناتج المحلي لاقتصاد ينتج (n) سلعة نهائية

$$GDP = \sum_{i=1}^{n} P_i * Q_i \qquad i = 1, 2, 3, \ldots\ldots n$$

2-5 طريقة الدخل

يقاس الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل (Income Method) بجمع الدخول المتحققة لأفراد المجتمع لقاء مساهمتهم في الإنتاج مضافاً إليها الضرائب غير المباشرة (indirect tax) واهلاكات الأصول الثابتة (Capital Depreciation) ومطروحاً منها الإعانات الحكومية غير المباشرة (Indirect Government Subsidies).

GDP = دخول العاملين + صافي الفوائد + الإيجارات + أرباح الشركات + دخول الأعمال الصغيرة + صافي الضرائب غير المباشرة + الاهلاكات.

حيث أن صافي الفوائد = الفوائد المستلمة - الفوائد المدفوعة.

وصافي الضرائب غير المباشرة = الضرائب المدفوعة - الإعانات.

والجدير بالملاحظة، أن من الواجب عند تقدير الناتج بطريقة الدخل عدم احتساب الدخول التي حصل عليها بعض أفراد المجتمع دون المساهمة في الإنتاج الحالي للسلع والخدمات. فيجب إذاً استبعاد المدفوعات التحويلية الحكومية، كإعانات البطالة والضمان الاجتماعي وغيرها، باعتبارها دخولاً لا يقابلها إنتاج وذلك لعدم مشاركة أصحابها في إنتاج الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لتجنب الوقوع في خطأ الاحتساب المزدوج. كما يجب استبعاد الدخول الناتجة عن هبات الأفراد لاقربائهم، أو الناتجة عن التبرعات إلى الجهات الخيرية، حيث أن هذه الدخول قد سبق احتسابها ولم تدفع لقاء المساهمة في الإنتاج، فهي تعتبر من المدفوعات التحويلية الخاصة.

ومن مشكلات تقدير الناتج المحلي بواسطة طريقة الدخل هي وجود الضرائب غير المباشرة (Indirect Taxes)، مثل ضريبة الإنتاج التي تفرض على بعض السلع الاستهلاكية.وتعتبرضريبة المبيعات (Sales Taxes) أو

ضريبة القيمة المضافة (VAT-Value Added Tax)، أو ضريبة السلع والخدمات (GST-Goods & Services Tax)، كما تسمى في كندا، من الضرائب غير المباشرة. وبعبارة أخرى، تكون هذه الضرائب جزءاً من تكاليف الإنتاج تضاف إلى القيمة السوقية لهذه السلع والخدمات، إلا أنها لا تدخل ضمن دخول عوامل الإنتاج، وأنما تحتسب كإيراد للدولة مقابل ما تقدمه لقطاع الأعمال من خدمات عامة كالطرق والصرف الصناعي والأمن والخدمات الصحية وغيرها من الخدمات في المناطق الصناعية.لذلك، يجب إضافة الضرائب غير المباشرة إلى مجموع دخول عناصر الإنتاج عند تقدير قيمة الناتج المحلي الإجمالي.كذلك، تقوم الحكومة في كثير من الأقطار النامية بسياسة دعم أسعار بعض السلع الاستهلاكية، مثل الخبز، من خلال توفير الطحين للمخابز بأسعار مخفضة.لذا يجب استبعاد مثل هذا الدعم غير المباشر (Indirect Subsidies) عند تقدير الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل. كما يضيف المنتجون التكلفة السنوية لإهلاكات الأصول الثابتة إلى تكاليف عناصر الإنتاج الأخرى للتوصل إلى سعر البيع في الأسواق. لذا يجب عند حساب الناتج بطريقة الدخل إضافة تكلفة الإهلاكات إلى باقي مكونات التكاليف للتوصل إلى الناتج بسعر السوق، كما يتضح من الأرقام الافتراضية في الجدول(3-2) التالي.

جدول (3-2): قياس الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل

(مليون دينار في سنة 2009)

بنود الدخل	الدخل	GDP %
دخول العاملين	4,981	58.5
صافي الفائدة	449	5.3
دخل الإيجارات	163	1.9
أرباح الشركات	825	9.7
دخول المالكين للأعمال الصغيرة	577	6.8
زائداً الضرائب غير المباشرة	808	9.5
ناقصاً الإعانات غير المباشرة	-200	-2.3
زائداً إهلاكات الأصول الثابتة	908	10.6
الناتج المحلي الإجمالي	8,511	100

يوضح الجدول أعلاه أن عملية تقدير الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل تتطلب إضافة الضرائب غير المباشرة وتكلفة إهلاكات الأصول الثابتة،واستبعاد الإعانات غير المباشرة، من أجل التوصل إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق. ويطلق على مجموع دخول عناصر الإنتاج ، الدخل المحلي الصافي أوالناتج المحلي الصافي (Net Domestic Product) أو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عناصر الإنتاج.

3-5 طريقة الإنفاق

يوضح الجدول (3-3) التالي كيفية قياس الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق (Expenditure Method) .ويتم ذلك بجمع الإنفاق على السلع والخدمات النهائية الجديدة أوالإنفاق على GDP من قبل القطاعات الاقتصادية المختلفة وفق المعادلة:

$$GDP = C + I + G + X - M$$

جدول (3-3): الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الأنفاق

(الإنفاق مليون دينار في سنة 2009)

بنود الإنفاق	الإنفاق	GDP %
الإنفاق الاستهلاكي الخاص	5,808	68.2
الاستثمار الخاص	1,367	16.1
الإنفاق الحكومي	1,487	17.5
صافي الصادرات	-151	-1.8
الناتج المحلي الإجمالي	8,511	100.00

يتضح من الجدول أعلاه، أن الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق هو مجموع كل من الإنفاق الاستهلاكي الخاص والحكومي، والإنفاق الاستثماري الخاص والحكومي، وإنفاق الأجانب على صادرت القطر المعني. ولما كانت بيانات الإنفاق تشمل الإنفاق على الواردات، فلا بد من استبعاد الإنفاق على الواردات من مجموع الإنفاق الكلي، وصافي الصادرات كما أوضحنا من قبل هو الفرق بين الصادرات والواردات.

6. الناتج القومي الإجمالي

يشتمل الناتج المحلي الإجمالي على قيمة جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الحدود الجغرافية للقطر المعني، سواء كان المنتجون من مواطني هذا القطر أو من الأجانب . فعلى سبيل المثال،تعتبر قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل الشركات الأجنبية العاملة في الأقطار العربية جزءاً من الناتج المحلي الإجمالي العربي، بينما لا تعتبر الأرباح المتحققة للشركات العربية العاملة في الخارج ودخول العرب العاملين في الخارج جزءاً من الناتج المحلي الإجمالي العربي.أما الناتج القومي الإجمالي (Gross National Product- GNP) العربي، فيشتمل

على قيمة جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة من قبل الأفراد والشركات العربية، سواء تم الإنتاج في داخل أو خارج أقطار الوطن العربي. فمثلاً تعتبر الأرباح المتحققة للاستثمارات العربية في الخارج جزءاً من الناتج القومي الإجمالي العربي، بينما لا تعتبر الأرباح المتحققة للشركات الأجنبية العاملة في الأقطار العربية جزءاً من الناتج القومي الإجمالي العربي. وبعبارة أخرى، لأجل التوصل إلى قيمة الناتج القومي الإجمالي، لا بد أن نأخذ في الاعتبار صافي دخول عوامل الإنتاج أو عوائد عناصر الإنتاج الوطنية المتدفقة من الخارج مطروحاً منها عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية المتدفقة من داخل الوطن العربي إلى الخارج، ويطلق عليه صافي عوائد عناصر الإنتاج (Net Factor Income-NFI). لذلك فمن المتوقع أن يكون الناتج القومي الإجمالي العربي أكبر من الناتج المحلي الإجمالي العربي طالما كانت عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية في أقطار الوطن العربي أقل من عوائد عناصر الإنتاج العربية في الخارج.

حيث أن:

$$GNP = GDP + NFI$$

6-1 الناتج القومي الصافي

قاس الناتج القومي الصافي (Net National Product-NNP) بالفرق بين الناتج القومي الإجمالي وإهلاكات الاصول الثابتة (D - Depreciation) أي أن

$$NNP = GNP - D$$

6-2 الدخل المحلي الصافي

الدخل المحلي الصافي (Net Domestic Income- NDI) وهو مجموع دخول عناصر الإنتاج، ويتم التوصل إليه بطرح صافي الضرائب غير المباشرة (Net Indirect Tax-NIT) واهلاكات الأصول الثابتة (D) من

الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، أي أن:

$$NDI = GDP - [NIT + D]$$

3-6 الدخل الشخصي

الدخل الشخصي (Personal Income) هو مجموع ما يحصل عليه أفراد المجتمع من دخول دون اعتبار لمشاركتهم أو عدم مشاركتهم في الناتج المحلي الإجمالي . وهو مقياس الدخل ذو الصلة المباشرة بتغيرات الإنفاق الاستهلاكي. ولأجل التوصل إلى الدخل الشخصي ، يتم إجراء بعض التعديلات في الدخل المحلي الصافي (Net Domestic Income-NDI) . وهو مجموع دخول عناصر الانتاج . فيجب استبعاد الاجزاء من الدخل التي لا تصل أيدي الاشخاص مثل الضرائب على أرباح الشركات (corporate Tax) و الارباح غير الموزعة (Retained Profits) من إجمالي الارباح. كما يجب طرح استقطاعات الضمان الاجتماعي أو اشتراكات العاملين في التأمينات الاجتماعية (Social Security) من الأجور. ومن جهة أخرى، يجب إضافة بنود أخرى إلى صافي الدخل المحلي: مثل المدفوعات التحويلية كرواتب التقاعد وتعويضات البطالة، والمساعدات التي تقدمها الحكومة للأسر الفقيرة، وكذلك الفوائد على الدين العام، وجميعها تمثل دخولاً يحصل عليها الأشخاص لكنها غير مضمنة في الدخل المحلي الصافي لعدم مشاركة أصحابها في الناتج المحلي الإجمالي. وبناء على ذلك، يتم التوصل إلى الدخل الشخصي على النحو التالي:

الدخل الشخصي=صافي الدخل المحلي-(الضرائب على أرباح الشركات + الأرباح غير الموزعة + استقطاعات الضمان الاجتماعي) + (مدفوعات الضمان الاجتماعي وتعويضات البطالة والمساعدات الحكومية للأسر الفقيرة + الفوائد على الدين العام)

4-6 الدخل الشخصي المتاح

الدخل الشخصي المتاح (Disposable Personal Income) هو الدخل الذي يملك الأفراد حق التصرف فيه بالإنفاق أو الادخار.

فالدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي – ضريبة الدخل الشخصي

ويوضح الجدول (3-4) التالي كيفية التوصل إلى مفاهيم الدخل المختلفة.

الجدول (3-4): المقاييس المختلفة للناتج والدخل لاقتصاد الوطن العربي في سنة 2008 *

الفقرة	مليار دولار امريكي
1- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	1500
* صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج (NFI)	30 +
2- الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية	1530
* اهلاك رأس المال الثابت	40-
3- الناتج القومي الصافي	1490
* الضرائب غير المباشرة	100-
4- الدخل القومي	1390
* الضرائب على أرباح الشركات	30-
* الأرباح غير الموزعة	40-
* استقطاعات الضمان الاجتماعي	10-
* دخل الاستثمارات الحكومية	200-
* المدفوعات التحويلية	40+
* الفوائد على الدين العام	10+
5- الدخل الشخصي	1160
* ضريبة الدخل الشخصي	80-
6- الدخل الشخصي المتاح	1080
* الإنفاق الاستهلاكي الشخصي	600-
* الفوائد على القروض الاستهلاكية	15-
* صافي تحويلات غير المقيمين	25-
7- الادخار الشخصي	440

* تقديرات استناداً إلى بيانات بعض المراجع ومنها التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008

7. تغيرات الأسعار وتقدير الناتج الحقيقي

لقد أوضحنا في بداية هذا الفصل أن الناتج المحلي هو عبارة عن القيمة السوقية، أو القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في قطر معين وفي سنة معينة. إلا أن التحليل الاقتصادي لا يقتصر على دراسة التغيرات الاقتصادية في فترة زمنية معينة، بل يتعداه إلى دراسة التغيرات الاقتصادية التي تطرأ بين فترة زمنية وأخرى، وذلك لمعرفة العوامل التي تؤدي إلى مثل هذه التقلبات، وكذلك تحديد مدى التقدم الاقتصادي الذي حققه قطر معين، ونسبة التحسن الذي تحقق في مستوى معيشة الأفراد في هذا القطر خلال فترة معينة.

7-1 الناتج المحلي النقدي والحقيقي

يطلق على الناتج المحلي الإجمالي المقوم بالأسعار الجارية، الناتج المحلي النقدي أو الإسمي(Nominal Gross Domestic Product)(NGDP).ولما كان التقويم يتم باستخدام الأسعار الجارية فإن الناتج النقدي يعكس محصلة ما يطرأ من تغيرات حقيقية في الإنتاج وتغيرات نقدية في مستوى الأسعار. وبمعنى آخر فإن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي قد لا تعكس بالضرورة زيادة حقيقية في الإنتاج وبالتالي تحسن في رفاهية المجتمع، فقد تكون الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ناجمة فقط عن ارتفاع في مستوى الأسعار، الأمر الذي يؤثر سلباً على رفاه المجتمع. لذلك، فمن الضروري أن يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي بعد استبعاد أثر التغير في الأسعار عند دراسة التقلبات في رفاه المجتمع، وذلك بحساب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وتتطلب عملية حساب الناتج الحقيقي استخدام الأرقام القياسية للأسعار.ونتناول في الجزء التالي كل من الرقم القياس لأسعار المستهلك (Consumer Price Index-CPI) ومخفض الناتج المحلي الإجمالي (GDP Deflator).

2-7 الرقم القياسي لأسعار المستهلك

وهو رقم قياس لأسعار السلع والخدمات الإستهلاكية ولا يشمل أسعار باقي السلع والخدمات الأخرى. ويحسب الرقم القياسي لأسعار المستهلك بقسمة القيمة السوقية لكميات معينة من مجموعة من السلع والخدمات يطلق عليها السلة السوقية (Market Basket)، لسنة معينة يطلق عليها سنة المقارنة أو السنة الجارية (Current Year)، على القيمة السوقية لذات السلة من السلع والخدمات في سنة الأساس (Base Year).وهي سنة تتصف الظروف الاقتصادية فيها بالاستقرار يتم اختيارها كنقطة مرجعية، ويضرب الناتج في مائة. فإذا وقع الاختيار على سنة 1992 كسنة أساس، لأمكن حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سنة 2000 باستخدام الصيغة التالية:

$$\frac{\text{قيمة السلة السوقية في سنة (2000)}}{\text{قيمة السلة السوقية في سنة (1992)}} \times 100$$

ويتضح من الصيغة أعلاه أن الرقم القياسي للأسعار في سنة الأساس هو 100 دائماً. فإذا افترضنا مثلاً أن قيمة السلة السوقية في سنة 2000 قد بلغت 600 دينار، بينما بلغت قيمة ذات السلة في سنة 1992، 400 دينار،يكون الرقم القياسي للأسعار في سنة 2000 كما يلي:

الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سنة 2000

$$= \frac{600}{400} \times 100 = 150$$

وتعني هذه النتيجة أن الأسعار في سنة 2000 قد ارتفعت بنسبة 50%، عما كانت عليه في سنة1992. حيث يمكن الحصول على نسبة الزيادة أو النقصان في مستوى الأسعار بين سنة الأساس وسنة المقارنة بطرح 100 من الرقم القياسي للأسعار في سنة المقارنة. فلو كان الرقم القياسي للأسعار 85 في السنة الحالية لكان في ذلك دليل على انخفاض الأسعار بنسبة 15% عن مستواها في سنة الأساس.

ويطلق على الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) ، الرقم القياسي لتكاليف المعيشة و يعتبر مؤشراً هاماً لقياس نسبة التضخم، وبالتالي تحديد الدخل الحقيقي (Real Income) أوالقوة الشرائية (Purchasing Power) للدخل النقدي . ويكتسب الرقم القياسي لأسعار المستهلك أهمية خاصة في الحياة العملية بالنسبة لتحديد الأجور والرواتب، خاصة في الأقطار المتقدمة. حيث تطالب نقابات العمال،والتنظيمات النقابية الأخرى، في مفاوضاتها الهادفة إلى حماية الأجور الحقيقية (Real Wages) لأعضائها،بزيادة الأجور النقدية بنسبة تعادل الزيادة في الرقم القياسي لأسعار المتسهلك. حيث يتم حساب الأجر الحقيقي باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{الأجر الحقيقي} = \frac{\text{الأجر النقدي}}{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك}} \times 100$$

يستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك (Consumer Price Index-CPI) أيضاً في قياس معدل التضخم في الأسعار(The Inflation Rate).فإذا زاد CPI من 120 في سنة 1999 إلى 150 في سنة 2000، يكون معدل التضخم (IR) في سنة 2000 هو:

$$IR = \frac{CPI_{2000} - CPI_{1990}}{CPI_{1990}} \times 100 \quad =$$

$$IR = \frac{150 - 120}{120} \times 100 = 25\%$$

وبالرغم من الاستخدام الواسع للرقم القياسي لأسعار المستهلك في قياس معدل التضخم، إلا أن هناك بعض التحفظات على مدى دقته كمؤشر للتضخم وذلك للأسباب التالية:

أولاً: التغيرات في الأنماط الاستهلاكية

يفترض عند حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك أن تبقى الأهمية النسبية للسلع والخدمات الرئيسية المكونة للسلة السوقية الافتراضية ثابتة لفترة طويلة، حيث أن سنة الأساس لا تتغير إلا كل عشر سنوات تقريباً.وعملياً يمكن خلال هذه الفترة أن تتغير الأنماط الاستهلاكية لأفراد المجتمع استجابة للتغييرات في الأسعار النسبية. فمع مرور الوقت، ستتغير التركيبة النسبية للسلع والخدمات الممثلة للسلة السوقية الفعلية للمستهلكين، حيث تزيد كميات السلع التي أنخفضت أسعارها النسبية على حساب السلع التي ارتفعت أسعارها النسبية. وبناء على ذلك، فإن الرقم القياسي لأسعار المستهلك والذي يعتمد على سلة سوقية افتراضية ثابتة عبر الزمن يضخم من التكاليف الفعلية للمعيشة ويبالغ بالتالي في معدل التضخم.

ثانياً: ظهور السلع والخدمات الجديدة

تفترض حسابات الرقم القياسي للأسعار بقاء تركيبة السلع والخدمات المكونة لسلة السوق دون تغيير لفترات طويلة، وبذلك تستبعد العديد من السلع والخدمات الجديدة من الدخول في السلة السوقية. وقد تكون بعض السلع الجديدة بدائل رخيصة لسلع السلة أو أن تنخفض

أسعارها بعد فترة قصيرة من الترويج لها في الأسواق، بينما لا يعكس الرقم القياسي ذلك لغياب تلك السلع من السلة السوقية، وبالتالي يغالي الرقم القياسي في تقديره لمعدل التضخم بصورة غير واقعية.

ثالثاً: التحسن في نوعية المنتجات

لا يأخذ الرقم القياسي لأسعار المستهلك التحسينات التي تطرأ على نوعية المنتجات بعين الاعتبار. وعادة ما تؤدي هذه التحسينات إلى ارتفاع في الأسعار يعكس التحسن في جودة المنتجات، إلا أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك يفترض أن الزيادات في أسعار السلع المكونة لسلة السوق ناجمة فقط عن الارتفاع في معدل التضخم، وليست بسبب التحسن في الجودة. وهنا أيضاً نجد أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك يغالي في معدل التضخم.

رابعاً: حسومات الأسعار

لا يعكس الرقم القياسي لأسعار المستهلك بصورة تامه الحسومات (التخفيضات) في الأسعار على الكثير من السلع التي تقدمها بعض المتاجر خلال مواسم معينة. ولما كانت نسبة كبيرة من الأسر يتسوقون بصورة شبة دائمة من المحلات التجارية التي تقدم حسومات في الأسعار، فإن الرقم القياسي لأسعار المستهلك سيغالي في هذه الحالة أيضا بالنسبة للزيادة الحقيقية في تكاليف المعيشة.

3-7 مخفض الناتج المحلي الإجمالي

بالاضافة إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلك، هناك رقم قياسي آخر للأسعار يطلق عليه اسم مخفض الناتج المحلي الإجمالي (GDP Deflator)، وهو رقم قياسي للأسعار المرجحة بكميات السلع والخدمات. ويعتبر مخفض الناتج المحلي أكثر شمولاً من الرقم القياسي لأسعار

المستهلك، لأنه يشتمل ليس فقط على أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية، بل يشتمل أسعار جميع السلع والخدمات المكونة للناتج المحلي الإجمالي. لذلك، يعتبر هذا الرقم القياسي أكثر دقة وملاءمة لتخفيض أرقام الناتج المحلي الإجمالي النقدي(NGDP) وتحويلها إلى ما يقابلها من أرقام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP).

وقد أشرنا من قبل، إلى أن الناتج المحلي الاجمالي الإسمى هو عبارة عن قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في سنة معينة، أي أنه عبارة عن حاصل ضرب كميات هذه السلع والخدمات في أسعارها الجارية أو الحالية. لذلك، فإن التغير (زيادة أو نقصان) الذي قد يطرأ على الناتج المحلي الإسمي من سنة إلى أخرى قد ينتج عن التغير في الكميات المنتجة، أو في الأسعار، أو في كليهما معاً. فإذا زاد الناتج المحلي الإسمي بنسبة 50% مثلاً في سنة 2000 عن مستواه في سنة 1992 (كما يتضح من الجدول 3-5 التالي)، فلا بد من معرفة ما إذا كانت هذه الزيادة ناتجة عن زيادة في الإنتاج بنسبة 50%، مع بقاء الأسعار ثابتة، أو أنها ناتجة عن ارتفاع الأسعار بنسبة 50%، مع بقاء مستوى الإنتاج دون تغيير، أو أنها كانت حصيلة مزيج من التغيرات في كل من الإنتاج والأسعار معاً. وبما أن زيادة الناتج الحقيقي هي التي تعكس مدى التحسن في مستوى معيشة المجتمع، لذلك لا بد من استبعاد أثر ارتفاع الأسعار من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي من أجل التوصل إلى الناتج المحلي الحقيقي للتمكن من تقويم التغيير في رفاهية المجتمع. والجدول (3-5) أدناه يوضح كيفية حساب الناتج المحلي الحقيقي لاقتصاد ينتج فقط سلعتين (A و B)، وذلك عن طريق تقويم الكميات المنتجة من السلع بالأسعار الثابتة لسنة الأساس 1992.

الجدول (3-5): الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لسنة 2000

مليون دينار

السلع	الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1992 (بالأسعار الجارية)			الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2000 (بالأسعار الجارية)			الناتج المحلي الحقيقي في سنة 2000 (بالأسعار الثابتة)
	(1) الكمية	(2) السعر	(3) مجموع الإنفاق	(4) الكمية	(5) السعر	(6) مجموع الأنفاق	(7) (2) × (4) =
A	10	30	300	12	35	420	360
B	5	20	100	6	30	180	120
	NGDP		400	NGDP		600	RGDP = 480

1992 سنة الأساس

ويمكن تحويل الناتج المحلي الإسمي إلى الناتج المحلي الحقيقي لأي سنة باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{الناتج المحلي الحقيقي} = \frac{\text{الناتج المحلي الإسمي} \times 100}{\text{مخفض الناتج المحلي الإجمالي}}$$

وإذا طبقنا هذه المعادلة على مثالنا السابق، حيث افترضنا أن الناتج المحلي الإسمي في سنة 2000 يبلغ 600 مليار دولار، وكان مخفض الناتج المحلي للسنة ذاتها 125، نجد أن :

الناتج المحلي الحقيقي لسنة 2000 $= \frac{600}{125} \times 100 =$ 480 مليون دينار

8. النمو الاقتصادي

يقاس النمو الاقتصادي (Economic Growth) بمعدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقي (RGDP) من سنة إلى أخرى.ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية والتقنية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة. فكلما زادت الطاقة الإنتاجية المتاحة وارتفع معدلات استغلالها، أو تحسنت تقنيات الإنتاج زاد معدل النمو الاقتصادي.ويمكن قياس النمو الاقتصادي باستخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على النحو التالي:

معدل النمو الاقتصادي في سنة 2004 =

$$100 \times \frac{RDGP_{2003} - RGDP_{2004}}{RGDP_{2003}}$$

فمثلاً،إذا كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العربي 800 مليار دولار في سنة 2004، بينما كان 750 مليار دولار في سنة 2003، يكون معدل النمو في سنة 2004 هو:

$$6.7\% = 100 \times \frac{750 - 800}{750} =$$

9. الناتج الحقيقي ورفاهية المجتمع

كما تستخدم أرقام الناتج الحقيقي (RGDP) في قياس الناتج الحقيقي للفرد (Per-Person RGDP) ، الذي يعتبر مؤشراً لمستوى رفاهية المجتمع، بالرغم مما عليه من مآخذ. ويقاس الناتج الحقيقي للفرد باستخدام

المعادلة التالية:

$$\text{الناتج المحلي الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

والجدير بالملاحظة، أن تحقيق التحسن في رفاهية أفراد المجتمع إذاً، أمر يتطلب أن ينمو الاقتصاد بمعدل يفوق معدل النمو السكاني، أو بعبارة أخرى، كلما كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل نمو السكان، ازداد معدل الناتج المحلي الحقيقي للفرد وتحسن مستوى رفاهيته. ويطلق على هذا الفرق بين معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي ومعدل نمو السكان بمعدل النمو الصافي (Net Growth) للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

10. مآخذ على استخدام الناتج الحقيقي للفرد كمؤشر للرفاهية

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أحد المؤشرات الهامةً لأداء الاقتصاد القومي.ولما كانت الرفاهية تعتمد أساساً على كمية ما يستهلكه الفرد من السلع والخدمات المختلفة، فقد أصبح مألوفاً أن يستخدم متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي كمؤشراً تقريبي لرفاهية المجتمع. إلا أن هناك بعض المآخذ على استخدام نصيب الفرد من الناتج الحقيقي كمؤشر للرفاهية نوجزها في النقاط الثمان التالية:

أولاً: لما كان الناتج المحلي يمثل القيمة النقدية للسلع والخدمات التي يتم تسويقها، لذلك فإنه لا يشتمل على السلع والخدمات التي لا يتم تداولها في الأسواق، كالمنتجات الزراعية التي تستهلكها أسر المنتجين الزراعيين مباشرة، والأعمال المنزلية التي تقوم بها الزوجة والأعمال التي يؤديها الزوج في منزله أو أعمال الصيانة التي يقوم بها بنفسه لسيارته أو لآلياته المزرعية. فمثل هذه الأعمال لا تدخل قيمتها في حساب الناتج

المحلي إلا إذا قام بها عمال تدفع لهم أجوراً مقابل خدماتهم. لذلك، لا يعتبر الناتج المحلي مؤشراً دقيقاً لرفاهية المجتمع، خاصة في الأقطار النامية التي يسود فيها الكثير من الخدمات المنزلية غير السوقية، وتنتشر فيها مزارع الاكتفاء الذاتي (Subsistence Farms)،حيث يستهلك الجزء الأكبر من الإنتاج بواسطة الأسر المنتجة ولا يصل إلى الأسواق.

ثانياً: تتجاهل الطريقة المتبعة في تقدير الناتج المحلي الإجمالي قيمة وقت الراحة الذي يستمتع به أفراد المجتمع ويسهم في زيادة رفاهيتهم. فإذا كانت ساعات العمل المقررة في قطر معين هي 35 ساعة في الأسبوع، كما هي في معظم الدول المتقدمة بالمقارنة مع 48 ساعة في الأسبوع في قطر آخر، فمعنى ذلك أن القطر الذي يعمل ساعات أقل يتمتع أفراده بفترة راحة (Leisure Time) أطول، مما ينعكس إيجابياً على رفاهية المجتمع، بالمقارنة مع القطر الذي يعمل أفراده لساعات أطول أسبوعياً. إلا أن الطريقة التقليدية المتبعة في تقدير الناتج المحلي ستعتبر أن القطر الذي يعمل لساعات أطول سيحقق ناتجاً يفوق الناتج المتحقق في القطر الذي يعمل أفراده لساعات أقل، وبالتالي يتمتع أفراده برفاهية أكبر. ولكن زيادة الإنتاج المادي لا تعني بالضرورة زيادة رفاهية المجتمع إذا كانت على حساب إرهاق أفراد المجتمع بساعات عمل أطول.

ثالثا: لا تعكس مقارنة الناتج المحلي للأقطار المختلفة صورة دقيقة لتباين مستويات الرفاهية الاجتماعية لسكان هذه الأقطار، وذلك لأن مثل هذه المقارنة لا تكشف عن طبيعة السلع المنتجة التي يجب أخذها بعين الاعتبار من أجل التعرف على مدى تأثيرها في رفاهية المجتمع. فالناتج المحلي يشتمل على بعض السلع التي تسبب تأثيرات ضارة على الصحة العامة، كالصناعات الملوثة للبيئة. كذلك الحال بالنسبة للإنفاق العسكري، بالمقارنة مع الإنفاق على خدمات الصحة

والتعليم، وبرامج الرعاية الاجتماعية.

رابعاً: لا يعكس الناتج المحلي الصورة الحقيقية لنمط توزيع الدخل والثروة في المجتمع. فكلما اتسعت الفجوة الدخلية بين الفقراء والأغنياء، أنعكس ذلك سلباً على رفاهية الغالبية العظمى من أفراد المجتمع، وأدى بالتالي إلى زيادة حدة الصراع الطبقي والتوتر الاجتماعي والسياسي. والعكس صحيح، كلما كانت الفجوة الدخلية بين الفقراء والأغنياء ضيقة، أنعكس ذلك أيجابياً على نوعية الحياة والعلاقات الإنسانية في المجتمع.

خامساً: لا تأخذ طريقة تقدير الناتج المحلي بعين الاعتبار الآثار البيئية الضارة الناتجة عن النشاطات الاقتصادية.فالتقدم المادي الذي يتحقق نتيجة لارتفاع معدلات النمو الاقتصادي غالباً ما تصاحبه زيادة في معدلات التلوث البيئي.ويشمل ذلك تلوث الهواء والمياه،وارتفاع مستويات الضوضاء واكتظاظ الطرق الداخلية. فتكلفة هذه الأضرار تقلل من القيمة الحقيقية للناتج المحلي، وبالتالي تؤثر سلباً على رفاهية المجتمع. ولعل من المثير للدهشة هنا أن إنفاق الحكومات على أعمال حماية وصيانة البيئة تضاف إلى تقديرات الناتج المحلي، بينما يتم تجاهل الآثار الضارة لبعض الصناعات الملوثة للبيئة. وحالياً، هناك اتجاه في الوكالات المختصة في الأمم المتحدة، لتعديل الأسس الدولية الموحدة لتقدير الناتج المحلي الإجمالي للدول، بحيث يشمل الآثار السلبية للتلوث البيئي ضمن تعديلات أخرى ترمي إلى تحسين مصداقية الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للرفاهية الاجتماعية.

سادساً: تختلف المجتمعات من حيث طبيعة وحدة المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها.لذلك،لا بد من تخصيص جزء أكبر من الناتج المحلي لمعالجة هذه المشكلات، أو تقليل آثارها السلبية على المجتمع. ومن هذه المشكلات أنتشار تعاطي المخدرات، والإدمان على تناول المشروبات الكحولية، وزيادة

وتنوع نشاطات الجريمة المنظمة، وغيرها من المشكلات الاجتماعية المختلفة. فقد يكون المجتمع الذي تزداد فيه هذه المشكلات الاجتماعية هو حقيقة الأقل رفاهية بالمقارنة بالمجتمعات الأخرى التي تقل فيها هذه المشكلات. غير أن الطريقة التقليدية لحساب الناتج المحلي الإجمالي لا تأخذ في اعتبارها تأثيرات مثل هذه المشكلات الاجتماعية.

سابعاً: لا تعكس تقديرات الناتج المحلي الإجمالي الآثار السلبية للسلع التي تنتجها الأنشطة غير القانونية، كتجارة المخدرات والأسلحة غير المرخصة ونوادي الليل وغيرها من النشاطات الاقتصادية الخفية (Underground Activities). حيث تمثل هذه الأنشطة في الواقع نسبة كبيرة بالمقارنة بحجم الناتج المحلي في بعض الأقطار.

ثامناً وأخيراً: لا بد من الإشارة إلى أن معدل الدخل الفردي المقوم بالأسعار الجارية لا يعد مؤشراً دقيقاً لأغراض المقارنات الدولية وذلك لاختلاف مستويات تكاليف المعيشة بين الدول. ولذلك فقد بدأ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) في استخدام مؤشراً آخر أكثر دقة وهو ما يعرف بالقوة الشرائية المتكافئة (Purchasing Power Parity) في تقاريره السنوية. حيث تتم المقارنة الدولية بعد توحيد عملة قياس الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك توحيد الأسعار المستخدمة في تقويم السلع والخدمات المكونة للناتج المحلي الإجمالي.

الفصل الرابع

البطالة والدورة الاقتصادية

الفصل الرابع

البطالة والدورة الاقتصادية

Unemployment and the Business Cycle

1. مقدمة

يعتبر تحقيق الاستخدام الكامل (Full Employment) من أهم أهداف السياسة الاقتصادية الكلية. ويقصد بالاستخدام الكامل الحالة التي تكون فيها جميع الموارد الاقتصادية وخاصة القوى العاملة في المجتمع مستغلة استغلالاً تاماً، باستثناء بعض الحالات المتعلقة بالبطالة الاحتكاكية أو الهيكلية، كما سنوضح لاحقاً. وبعبارة أخرى، هي الحالة التي تنعدم فيها البطالة الدورية بحيث تكون الكمية المعروضة من القوى العاملة مساوية للكمية المطلوبة.

ومع ذلك، يختلف الاقتصاديون في تحديد معنى الاستخدام الكامل بصورة دقيقة. فيعتقد بعضهم بأنه يمكن وصف اقتصاد معين بحالة الاستخدام الكامل عندما لا تتجاوز نسبة البطالة 3% من القوة العاملة. في حين يرى البعض الآخر أن نسبة 4% ربما كانت الأكثر واقعية. وقد يبدو ولأول وهلة بأن الاختلاف بنسبة 1% ليس كبيراً، وبالتالي لا يستدعي الجدل حول هذه القضية. إلا أن الأمر أخطر من ذلك، فقد يعني هذا الفرق استخدام أو بطالة مئات الآلاف من الأشخاص، خاصة في الدول ذات الكثافة السكانية العالية مثل الصين والهند. كذلك، فمن الضروري معرفة توزيع معدلات البطالة بالنسبة للجنس، والعمر والمهن، والتوزيع الجغرافي، حتى يمكن تقويم مشكلة البطالة في أي بلد. فقد يخفي المعدل العام للبطالة لجميع فئات العمال، في بلد معين، معدلات أعلى بالنسبة لفئة معينة من العمال ومعدلات أقل بالنسبة لفئة أخرى. فمثلاً، تكون معدلات البطالة بين الإناث، خاصة

في الأقطار النامية (ومنها الأقطار العربية)، أعلى من معدلاتها بين الذكور، وذلك بسبب القيم الاجتماعية السائدة في هذه الأقطار التي تحبذ تربية الأبناء ورعاية الأسرة على خروج المرأة إلى سوق العمل.

2. أنواع البطالة

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع رئيسية من البطالة وهي البطالة الاحتكاكية، والبطالة الهيكلية، والبطالة الدورية، ونتناول كل منها بشيء من التفصيل فيما يلي.

2-1 البطالة الاحتكاكية

تكون البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment) عادة قصيرة الأمد، ويعزى ظهورها إلى عملية بحث وانتقال العاملين بين جهات العمل للحصول على فرص عمل أفضل، كما يعزى إلى استغناء بعض منشآت الأعمال عن بعض العمال نتيجة لتدهور الأوضاع الداخلية للمنشأة أو شروعها في الخروج من السوق. وما يساعد على زيادة البطالة الاحتكاكية عدم كفاءة سوق العمل، وبطء حركة انتقال العمال، نتيجة لعدم المعرفة التامة بفرص العمل المتاحة. وقد تنشأ البطالة الاحتكاكية كذلك عن الطبيعة الموسمية لبعض الصناعات، وبالتالي عدم قدرة الاقتصاد على إيجاد الأعمال التي تنسجم مع مؤهلات الأشخاص العاطلين وبصورة فورية. أي بعبارة أخرى، أن هذه البطالة تشمل أولئك الأشخاص العاطلين عن عمل بصورة مؤقتة أو موسمية بسبب عملية تغير الوظائف أو البحث عن فرص عمل أفضل. ولهذا، يطلق عليها كذلك البطالة الانتقالية (Transitional Unemployment). ويمكن خفض هذا النوع من البطالة من خلال برامج لتسهيل وتعجيل حركة انتقال العمال، ونشر المعلومات الخاصة بفرص العمل المتاحة. وتعتبر هذه البطالة ظاهرة صحية في اقتصاد يتسم بالحركة

والنمو. ويتأثر أمد هذا النوع من البطالة في الدول المتقدمة بمقدار تعويضات البطالة التي يحصل عليها العمال العاطلين. فكلما زادت هذه التعويضات، انخفضت تكلفة البحث عن العمل، وازدادت الفترة الزمنية التي يقضيها العمال في البحث عن فرص العمل الأفضل.

2-2 البطالة الهيكلية

تعزى أسباب البطالة الهيكلية (StructuralUnemployment) إلى عوامل اقتصادية واجتماعية تتعلق بطبيعة اقتصاد السوق الحر والانفتاح الاقتصادي، فهي تعود في الغالب إلى التقدم التقني وإحلال الآلة محل اليد العاملة (Automation)، وقد تنتج عن التراجع في إنتاج بعض الصناعات، بسبب المنافسة الدولية. كما تنشأ البطالة الهيكلية عن التغيرات الهيكلية السكانية (العمر، والجنس، أو الموقع الجغرافي) وما يترتب عليها من زيادة في معدل البطالة. وبعبارة أخرى، يعزى هذا النوع من البطالة لأسباب اقتصادية، كالمنافسة العالمية كما ينتج عن أسباب اجتماعية متعلقة بالتغيرات في التركيبة السكانية والهجرة المحلية والدولية، وأخيراً بسبب التقدم التقني الخاص بإحلال الآلة محل اليد العاملة. وتكون هذه البطالة عادة أطول أمداً من البطالة الاحتكاكية.

2-3 البطالة الدورية

البطالة الدورية (Cyclical Unemployment) هي البطالة الناجمة عن الدورة الاقتصادية (Business cycles) وتنشأ الدورة الاقتصادية عن تقلبات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي (Actual RGDP) حول الناتج المحلي الحقيقي الممكن (Potential RGDP)، وهو الناتج الذي يمكن تحقيقه بالاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية، أي عند التوظف الكامل للقوى العاملة. وتعزى أسباب هذه البطالة إلى فترات الانكماش التي

يمر بها الاقتصاد، حيث ينخفض الناتج الحقيقي الفعلي دون مستواه الممكن، فتأخذ البطالة الدورية قيماً موجبة. أما في حالات الانتعاش الاقتصادي فيفوق الناتج الحقيقي الفعلي مستواه الممكن، فيكون هناك توظف فوق كامل (Over Employment)، فتأخذ البطالة الدورية قيماً سالبة. ويبدو أن الوسيلة الفاعلة للتقليل من حدة البطالة الدورية تكمن في معالجة مشكلة الدورات الاقتصادية نفسها، وذلك بتبني السياسات الاقتصادية الهادفة إلى الاستقرار الاقتصادي. وبعبارة أخرى، أن هذه البطالة تنخفض خلال فترة الانتعاش الاقتصادي وترتفع خلال فترة الركود الاقتصادي. لذلك، يعتمد المدى الزمني لهذه البطالة على مدى فاعلية السياسة الاقتصادية في التعجيل بإعادة الاقتصاد إلى توازن المدى الطويل، الذي يضمن التوظف الكامل للقوى العاملة.

3. تكاليف البطالة

هناك نوعان من التكاليف التي يتحملها المجتمع نتيجة للبطالة: التكاليف الاقتصادية، والتكاليف الاجتماعية.حيث تعني البطالة، من الناحية الاقتصادية، فقدان المجتمع لذلك الإنتاج من السلع والخدمات الذي كان من الممكن تحقيقه لو كانت القوى العاملة مستغلة بصورة كاملة. ومهما تدنت نسبة البطالة في اقتصاد معين، فإنها بلا شك تعني خسارة ملايين الدنانير بالنسبة للمجتمع، وهي خسارة غير قابلة للتعويض لفوات الوقت اللازم للإنتاج وعدم إمكانية خزن أو استعادة استخدام هذا الوقت المنصرم.

أما من الناحية الاجتماعية، فتنعكس تكاليف البطالة على ما يترتب عليها من فقدان للدخول، وما يرتبط بذلك من مظاهر الفقر والبؤس وارتفاع معدلات الجريمة، ونشوب الصراعات الطبقية وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وتدني رفاهية المجتمع بصفة عامة. ويعد قياس التكاليف الاجتماعية أكثر صعوبة من قياس التكاليف الاقتصادية، إلا أن

التكاليف الاجتماعية للبطالة غالباً ما تتحملها الطبقات الفقيرة في المجتمع.

4. قياس البطالة

يمكن من خلال المسح السكاني (Population Survey) الذي تقوم بها الأجهزة الإحصائية في الدول تقسيم السكان إلى ثلاث مجموعات: السكان في عمر العمل (Working-Age Population)، والسكان دون عمر العمل (الأطفال) والسكان فوق عمر العمل (المتقاعدين). أما السكان في عمر العمل فهم الذين تتراوح أعمارهم بين (16-65) في معظم الدول، ويستثنى من ذلك نزلاء السجون وأفراد الجيش والشرطة. وتقسم الأجهزة الإحصائية السكان في عمر العمل إلى مجموعتين أيضاً هما: الأشخاص في قوة العمل الفاعلة (Active labor force)، والأشخاص خارج قوة العمل الفاعلة من غير الراغبين في العمل أوغير القادرين على العمل. كذلك، تقسم قوة العمل الفاعلة إلى مجموعتين هما: العاملون فعلاً، والعاطلون الجادون في البحث عن العمل.

ويعتبر العامل مشمولاً في قوة العمل الفاعلة إذا كان يعمل بدوام كامل (Full Time Job) أو بدوام جزئي (Part Time Job). أما بالنسبة للشخص العاطل عن العمل فيعرف بالشخص القادر والراغب في العمل والذي يبحث بجدية عن عمل ولكن لا يجد له فرصة عمل. ويمكن توضيح كيفية قياس البطالة من خلال تتبع أرقام المثال الموضح في الجدول (4-1) التالي.

الجدول رقم (4-1): عدد السكان وقوة العمل الفاعلة والبطالة في قطر معين

	مليون نسمة	
1- عدد السكان	22	
2- ناقصا من هم دون عمر (16) سنة	10 -	
3- ناقصاً من هم فوق عمر (65) سنة	6 -	
4- عدد السكان في عمر العمل	6	4 = [-1 (3+2)]
5- ناقصاً عدد غير المشاركين في القوى العاملة	1.5 -	
6- قوة العمل الفاعلة	4.5	6 = (4) - (5)
7- ناقصا عدد العاملين فعلاً	3.5 -	
8- عدد العاطلين عن العمل*	1.0	8 = (6) - (7)

* أي الأشخاص الذين هم في عمر العمل من القادرين والراغبين في العمل، إلا انهم لا يجدون فرصاً للعمل.

5. مؤشرات سوق العمل

هناك ثلاثة مؤشرات هامة لسوق العمل (Labor Market Indicators) هي:

- نسبة البطالة

- نسبة المشاركة في قوة العمل الفاعلة
- نسبة الاستخدام إلى السكان

5-1 نسبة البطالة

ينظر إلى نسبة البطالة (The Rate of Unemployment) كمؤشر للتعرف على نسبة الأشخاص المشاركين في القوى العاملة لكنهم لا يجدون فرصاً للعمل. وتقاس نسبة البطالة بعدد الأشخاص العاطلين من مجموع قوة العمل الفاعلة. أي أن:

$$\text{نسبة البطالة} = \frac{\text{عدد الأشخاص العاطلين}}{\text{قوة العمل الفاعلة}} \times 100$$

ومن الأرقام الواردة في الجدول أعلاه، فإن نسبة البطالة هي:

$$22\% = 100 \times \frac{1}{4.5}$$

5-2 نسبة المشاركة في قوة العمل الفاعلة

تمثل نسبة المشاركة في قوة العمل الفاعلة (The Active labor Force Participation Rate) عدد الأشخاص الراغبين والقادرين على العمل ممن في عمر العمل، سواء كانوا يعملون فعلاً أو عاطلون عن العمل يبحثون بجدية عن فرص للعمل. أي قوة العمل الفاعلى كنسبة من عدد السكان ممن في عمر العمل أي أن:

$$\text{نسبة المشاركة في قوة العمل الفاعلة} = \frac{\text{قوة العمل الفاعلة}}{\text{عدد السكان في عمر العمل}} \times 100$$

وفي مثالنا السابق نجد أن نسبة المشاركة في القوى العاملة هي:

$$75\% = 100 \times \frac{4.5}{6}$$

وهناك عدة أسباب لانخفاض نسبة المشاركة في قوة العمل الفاعلة، من أهمها: انتشار ظاهرة العمال المحبطين (Discouraged workers)، وتتمثل في وجود نسبة من العمال الراغبين في العمل إلا انهم لم يبذلوا الجهد الكافي في البحث على فرصة عمل بسبب ما أصابهم من إحباط، نتيجة لطول الفترة التي قضوها في البحث دون جدوى عن فرص العمل.

3-5 نسبة الاستخدام إلى السكان

تستخدم نسبة الاستخدام إلى السكان (The Employment to Population Ratio) كمؤشر لمدى توفر فرص العمل وكذلك درجة التوافق بين مهارات العمال وفرص العمل المتاحة.ويمكن التوصل إلى هذه النسبة من المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الاستخدام إلى السكان} = \frac{\text{عدد الأشخاص العاملين}}{\text{عدد السكان في عمر العمل}} \times 100$$

وتعكس هذه النسبة مدى قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل جديدة لامتصاص النمو المتزايد للسكان الذين يبلغون عمر العمل ويبحثون عن فرص عمل جديدة.وتتسم هذه النسبة بالتذبذب نتيجة للتقلبات الاقتصادية، حيث تنخفض خلال فترة الركود الاقتصادي وتزداد خلال فترة الانتعاش الاقتصادي.

ومن أهم أسباب ارتفاع نسبة المشاركة في قوة العمل الفاعلة وبالتالي ارتفاع نسبة الاستخدام إلى السكان، زيادة عدد الإناث في قوة العمل الفاعلة، وذلك بسبب زيادة نسبة تعليم المرأة والتوسع في خلق فرص العمل المناسبة لها وخاصة في مجالات التعليم والصحة وغيرها. هذا بالإضافة إلى التقدم التقني، لاسيما في مجال الاتصالات والمواصلات، الذي وفر فرص عمل جديدة وشجع المرأة على المشاركة في قوة العمل

الفاعلة في كثير من الدول. ومن الجدير بالملاحظة، أن الاحصاءات المتعلقة بسوق العمل في الأقطار المتقدمة تشير إلى إنخفاض نسبة مشاركة الذكور في قوة العمل الفاعلة وكذلك انخفاض نسبة الاستخدام إلى السكان خلال العقود الثلاثة الماضية. فمثلاً، انخفضت نسبة مشاركة الذكور في قوة العمل الفاعلة في الولايات المتحدة الأمريكية من 83% إلى 74% خلال الفترة 1961-2001. ويعزى انخفاض هذه النسبة إلى زيادة عدد الذكور في مراحل التعليم المختلفة، وكذلك إلى الاتجاه المتزايد نحو التقاعد المبكر. هذا بالإضافة إلى ارتفاع نسبة كبار العمر في الهياكل السكانية لتلك المجتمعات نتيجة لتباطؤ النمو السكاني والتقدم في خدمات الرعاية الصحية.

6. ساعات العمل

للمؤشرات الثلاثة السابقة لسوق العمل دلالات مفيدة تعكس مدى سلامة الاقتصاد، كما تعكس بصورة مباشرة الاهتمام الكبير الذي يوليه الأشخاص في عمر العمل لأهمية الحصول على فرص للعمل. إلا أن فرص العمل هذه لا توضح كمية العمل المستخدمة لانتاج السلع والخدمات، أو الناتج المحلي الاجمالي. كما لا تغير كثيراً في قياس إنتاجية العمل (Labor Productivity) ، والتي تعد على جانب كبير من الأهمية بحكم تأثيرها على مستويات الأجور.

أما سبب تعذر استخدام عدد الأشخاص العاملين لقياس كمية العمل المستخدمة، فيعزى إلى أن فرص العمل ليست متماثلة من حيث عدد ساعات العمل. فبعض الأشخاص يمكن أن يعمل بعض الوقت ولعدد محدود من الساعات في الأسبوع، بينما هناك من يعمل بدوام كامل يتراوح بين (35-40) ساعة في الأسبوع. وقد يعمل البعض الآخر ساعات إضافية. لذلك، تستخدم ساعات العمل الفعلية ، وليس عدد العاملين، لتحديد كمية العمل المستخدمة لإنتاج الناتج المحلي

الاجمالي. هذا وتتأثر ساعات العمل طبقاً للتقلبات الاقتصادية، حيث تزداد في فترات الانتعاش وتنخفض في فترات الركود.

7. معدلات الأجور

يقاس معدل الأجر الحقيقي (Real Wage Rate) بكمية السلع والخدمات التي يمكن شرائها بالأجر النقدي للعمل خلال فترة زمنية معينة، ويحسب بقسمة معدل الأجر النقدي على مستوى الأسعار. ويتسم معدل الأجر الحقيقي بأهمية اقتصادية كبيرة لأنه يقيس العائد الحقيقي على العمل، ويعتبر مؤشراً للتغيرات في المستوى المعيشي للطبقة العاملة.

8. الدورات الاقتصادية

يعتبر التغير في الاستثمار من أهم أسباب حدوث الدورات الاقتصادية (Business Cycles) الملازمة لاقتصاد السوق. حيث يؤثر الاستثمار في النمو الاقتصادي عن طريق تأثيره على الطلب الكلي في المدى القصير، كما يؤثر في المدى البعيد على قدرة الاقتصاد القومي على إنتاج السلع، وذلك بتغيير كمية ونوعية السلع الرأسمالية أوالطاقات الإنتاجية للاقتصاد.

وبينما تركز نظرية النمو الاقتصادي على أثر الإنفاق الاستثماري على زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، تهتم نظرية التقلبات الاقتصادية (The Theory of Economic Fluctuations) بتفسير التقلبات التي تتميز بها اقتصادات السوق. كذلك، تختلف نظرية التقلبات الاقتصادية عن نظرية النمو في كونها لا تهتم بالاتجاهات الاقتصادية للتغير في الأمد البعيد، وإنما تهتم بالتقلبات قصيرة الأمد التي يمكن أن ترافق اتجاهات النمو في الأمد البعيد.

وهناك ثلاثة مؤشرات رئيسية تفسر أسباب حدوث التقلبات الاقتصادية وهي:

(1) التغير في الناتج المحلي الإجمالي.

(2) التغير في معدلات البطالة، أو الاستخدام.

(3) التغير في المستوى العام للأسعار.

وبالإضافة إلى المؤشرات الرئيسية، هناك ثلاثة مؤشرات فرعية تستخدم أيضاً في تحديد أسباب التقلبات الاقتصادية وهي :

أولاً: التغير في الإنتاج القطاعي:الصناعي، والزراعي، والخدمي، والتجارة الخارجية. **ثانياً:** التغير في مستوى الإنفاق الاستهلاكي الكلي. **ثالثاً:** التغير في مستوى الإنفاق الاستثماري الكلي.

8-1 مراحل الدورات الاقتصادية

يمكن من خلال متابعة المؤشرات الرئيسية والفرعية التي تفسر أسباب حدوث التقلبات الاقتصادية تشخيص أربع مراحل للدورات الاقتصادية وهي :

8-1-1 مرحلة الركود، أو الانكماش

تتميز مرحلة الركود أو الانكماش (Recession) بانخفاض في الناتج المحلي أو مستوى الدخول، وزيادة معدل البطالة، وانخفاض المستوى العام للأسعار، كما هو الحال بين النقاط (A و C) في الشكل(4-1) أدناه. ويعتبر الركود الاقتصادي حالة عامة تسود معظم النشاطات الاقتصادية ولا تقتصر على قطاع اقتصادي معين. لذلك، فإن التغيرات الموسمية في الطلب الكلي التي تحدث عادة في بعض القطاعات لا تعتبر مؤشرات للدلالة على دخول الاقتصاد القومي مرحلة الركود.

كما يحدث مثلاً في الإنتاج الزراعي أو في حركة التجارة بعد مواسم الأعياد، أو في النشاط الإنشائي في فصل الشتاء. حيث يتم استبعاد تأثير هذه التغيرات، والتركيز فقط على الاتجاه العام لمؤشرات النشاط الاقتصادي الكلي.

2-1-8 مرحلة الكساد

يدخل الاقتصاد مرحلة الكساد(Depression) التي تتميز بانخفاض النشاط الاقتصادي إلى أدنى مستوياته، ويطلق عليه « قاع الركود» (Bottom of Recession) ، في حالة غياب أي تدخل من جانب الحكومة لإيقاف الركود الاقتصادي،كما هو الحال عند النقطة (B) في الشكل (4-1) التالي.

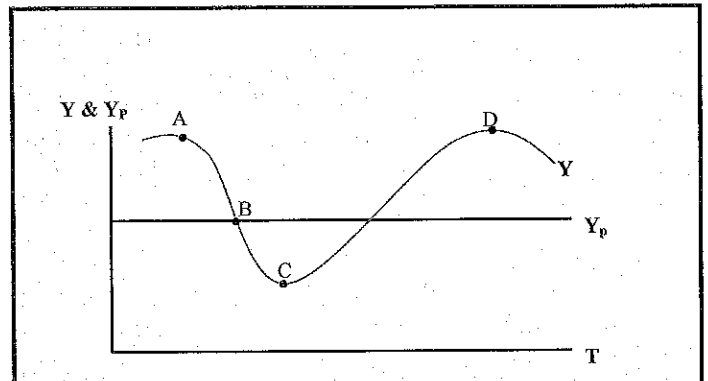

الشكل (4-1): يوضح مراحل الدورة الاقتصادية حيث يتقلب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Y عبر الزمن T حول الناتج الممكن عند الاستخدام الكامل Y_P.

والجدير بالملاحظة، أنه منذ حدوث الكساد العالمي خلال الفترة 1929 -1933، لم يشهد الاقتصاد العالمي حالة كساد بالمستوى الذي حدث في تلك الفترة، حتى جاء الكساد الاقتصادي العالمي الأخير الذي بدأ في أواخر عام 2008، إثر الأزمة المالية التي نشبت في الولايات المتحدة

وعرفت بأزمة الرهن العقاري، والتي سرعان ما انتشرت تداعياتها لتشمل جميع أقطار العالم بدرجات متفاوتة وتتحول إلى أزمة اقتصادية عبر العلاقات التجارية والمالية للولايات المتحدة مع باقي دول العالم. وعموماً، تسعى جميع الحكومات المتقدمة والنامية على حد سواء، من خلال استخدام السياسات الاقتصادية المناسبة لمعالجة حالات الركود قبل استفحالها وانزلاق الاقتصاد القومي إلى هوة الكساد.

3-1-8 مرحلة الانتعاش

يتميز الاقتصاد في مرحلة الانتعاش (Recovery) بارتفاع مستويات الدخل أو الناتج،والاستخدام،وبالتالي زيادة معدلات الاستثمار والاستهلاك وارتفاع مستوى الأسعار، كما هو الحال بين النقطتين (B و D) في الشكل (4-1) أعلاه.

4-1-8 مرحلة الازدهار أو الرخاء

تتميز مرحلة الازدهار أو الرخاء (Prosperity) بارتفاع مستوى الناتج المحلي إلى أعلى مستوى له بعد فترة الانتعاش المستمر، وانخفاض مستوى البطالة إلى أدنى مستوى، مع ارتفاع مستوى الأسعار، كما هو الحال عند النقطة (D) في الشكل (4-1) السابق.

والجدير بالملاحظة، أن هذه المراحل ليست بالضرورة متساوية من حيث الدرجة والحدة، كما أنها لا تحدث دائماً بالنمط نفسه المبين في الشكل السابق. فمثلاً، يمكن أن تستمر التقلبات الاقتصادية بين الانكماش والتوسع لعدة سنوات دون الوصول إلى مرحلة الانتعاش أو مرحلة الكساد.كما أن من الصعب تحديد الانتقال من مرحلة إلى أخرى، أو التمييز بين نهاية مرحلة معينه وبداية مرحلة أخرى. لذلك، يجب أن ينظر إلى هذه المراحل على أنها مجرد وصف مبسط لواقع الحال.

وتتميز التقلبات الاقتصادية بخصائص معينة. حيث تتميز صناعات السلع المعمرة (Durable Goods) خلال فترة الدورة الاقتصادية بتقلبات كبيرة نسبياً في الإنتاج والاستخدام وتقلبات أقل نسبياً في الأسعار. أما بالنسبة لصناعات السلع غير المعمرة (Non-Durable Goods) فتتسم بتقلبات كبيرة في الأسعار وتقلبات أقل نسبياً في الإنتاج والاستخدام.

وتعزى أسباب الاختلافات في تقلبات الإنتاج والأسعار إلى مجموعتين من العوامل: **أولاً:** طبيعة السلع. فيما إذا كانت معمرة أو غير معمرة. **ثانياً:** درجة المنافسة في أسواق السلع. فبالنسبة للسلع المعمرة فإنها، بحكم طبيعتها، لا تتطلب الاستبدال بعد فترة قصيرة،حيث يمكن إدامتها لفترة أطول إذا دعت الضرورة لذلك عن طريق الصيانة والتجديد، ما يجعل الطلب عليها مرناً نسبياً.

تجد المؤسسات في فترات الركود أو الكساد، عندما يكون الطلب ضعيفاً على منتجاتها، أن لديها طاقة إنتاجية غير مستغلة (Excess Capacity)، ولا مبرر للاستثمار في السلع الرأسمالية.كذلك الحال بالنسبة للمستهلكين، حيث يشعرون أن بإمكانهم الإبقاء على ما لديهم من السلع المعمرة بدلاً من شراء أخرى جديدة. لذلك، تواجه السلع الرأسمالية انخفاضا حاداً في الطلب في مرحلة الركود أو الكساد.

أما في مرحلة الانتعاش،حيث يكون الطلب قوياً على جميع أنواع السلع المعمرة الاستهلاكية والرأسمالية، فتكون المؤسسات وكذلك جمهور المستهلكين على استعداد لاستبدال السلع القديمة بأخرى جديدة، وكذلك زيادة الطلب بهدف زيادة المخزون.لذلك يلاحظ ارتفاعاً كبيراً في الطلب على السلع المعمرة في هذه المرحلة.

يتضح مما تقدم، أن السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية المعمرة هي السلع التي يمكن تأجيل شرائها إلى فترة أخرى. والعكس صحيح، بالنسبة للسلع الاستهلاكية غير المعمرة، كالسلع الغذائية، والألبسة، وبعض الخدمات، حيث يكون الطلب عليها أقل مرونة نسبياً ولصعوبة تأجيل شرائها. وبالتالي فإن تغير الطلب على هذه السلع يكون أقل حدة.

أما بالنسبة لدرجة المنافسة في صناعة معينة، فإنها تؤثر على مدى قدرة الصناعة على إجراء تغيرات في أسعارها وإنتاجها لمقابلة تغيرات الطلب. فما هو تأثير انخفاض الطلب الكلي على منتجي السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية المعمرة، بالمقارنة مع منتجي السلع الاستهلاكية غير المعمرة ؟

تتميز معظم الصناعات التي تنتج السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية المعمرة بقلة عدد المنتجين فيها، وارتفاع درجة تركيز الصناعة. أي وجود ما يسمى باحتكار القلة (Oligopoly). حيث تتمتع المؤسسات في هذه الصناعات بدرجة كبيرة من القوة الاحتكارية في السوق لمقاومة حدوث أي انخفاض كبير في الأسعار في حالة انخفاض الطلب الكلي في السوق، عن طريق تخفيض الإنتاج والاستخدام.

والعكس صحيح، بالنسبة لصناعات السلع الاستهلاكية غير المعمرة، حيث تتميز هذه الصناعات بانخفاض درجة تركيزها.فتحاول المؤسسات في هذه الصناعات، بحكم ارتفاع درجة المنافسة فيها، إلى مواجهة الانخفاض في الطلب عن طريق تخفيض أسعار منتجاتها على حساب ما تحققه من أرباح، وفي الوقت نفسه الإبقاء على الإنتاج والاستخدام عند مستوى ثابت نسبياً.

وأخيراً، يمكن تحديد ثلاث خصائص رئيسية تتسم بها التقلبات الاقتصادية وهي : **أولاً:** عدم وجود أمد زمني محدد لكل مرحلة من مراحل التقلبات الاقتصادية. فقد تمتد مرحلة الركود إلى سنة أو أكثر، تتبعها مرحلة انتعاش تمتد أيضا لمدة سنة أو أكثر، ثم تليها مرحلة ركود أخرى، وهكذا تتوالى المراحل دون أمد محدد لكل منها. فبعد أحداث 11 أيلول / سبتمبر من عام 2001، شهدت بورصة نيويورك انخفاضاً حاداً في أسعار الأسهم، انعكست آثاره السلبية على بقية أسواق الأسهم العالمية، مما دفع البنك الاحتياطي الأمريكي إلى تخفيض معدل الفائدة إلى أدنى مستوى له منذ أكثر من أربعين عاماً، حيث وصلت في أواخر عام 2003 إلى 0.75%، وذلك لتنشيط الاقتصاد الأمريكي، والحيلولة دون انزلاقه إلى حالة الركود.

ثانياً: ليس بالضرورة أن يمر الاقتصاد القومي بجميع المراحل، حيث يمكن أن تؤدي السياسات المالية والنقدية التوسعية (Expansionary)، إلى إيقاف التدهور في النشاط الاقتصادي قبل أن ينزلق الاقتصاد إلى مرحلة الكساد. كذلك، عندما يقترب الاقتصاد من مرحلة الازدهار أو الرخاء، وتبدأ الأسعار بالارتفاع السريع، تلجأ الحكومة والبنك المركزي إلى تطبيق السياسات المالية والنقدية الانكماشية (Contractionary) للحد من الضغوط التضخمية. وهذه هي السمة الغالبة في اقتصادات السوق. أي بعبارة أخرى، أن هذه الاقتصادات تمر بمرحلتي الركود والانتعاش دون الإنزلاق إلى مرحلة الكساد، وذلك بسبب التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي لتجنب النتائج السلبية الكبيرة لمرحلة الكساد التي تؤدي إلى حدوث تأثيرات غير مقبولة اجتماعياً وسياسياً.

ثالثاً: تختلف كل مرحلة من مراحل التقلبات الاقتصادية من حيث الأسباب والنتائج عن مثيلاتها السابقة. فمرحلة الركود في سنة

معينة قد لا تأتي مماثلة بالضرورة مع مرحلة الركود التي حدثت في سنوات سابقة، في القطر ذاته أو في أقطار أخرى.. ويرجع ذلك لاختلاف مسببات الركود في كل حالة، ودرجة تأثيرها على مستوى الإنتاج والبطالة والتضخم.

2-8 نظريات الدورات الاقتصادية

لقد ظهرت منذ القرن التاسع عشر نظريات عدة تفسر أسباب حدوث الدورات الاقتصادية التي تعتبر من سمات الاقتصاد الرأسمالي.وفي الجزء التالي نستعرض بإيجاز أهم خمس نظريات لتفسير ظاهرة الدورات الاقتصادية وهي:

- النظرية الماركسية
- نظرية شومبيتر
- النظرية الكينزية
- النظرية النقدية
- نظرية التوقعات الرشيدة

1-2-8 النظرية الماركسية

تعتبرالتقلبات الاقتصادية وفق التحليل الماركسي من الظواهر الملازمة للنظام الرأسمالي ، وأنها ليست مجرد ظواهر مؤقتة ناجمة عن الاضطرابات المالية والنقدية الداخلية ، أو العوامل الخارجية كالحروب وسوء المواسم الزراعية وغيرها ، بل أنها تقلبات دائمة وراسخة في النظام الرأسمالي وتمتد جذورها في أعماق علاقات الإنتاج ونظام التبادل في السوق الرأسمالي الحر. ولم يقدم ماركس نظرية متكاملة لتفسير التقلبات الاقتصادية ، بل ترك الأمر لعدد من الاقتصاديين الماركسيين

الأوائل ومن أبرزهم بول سويزي (Paul Sweezy) وبول باران (Paul Baran) وموريس دوب (Maurice Dob) . وعموماً تعزى التقلبات الاقتصادية وفق التحليل الماركسي إلى مصدرين رئيسيين هما، اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض، وعدم كفاية الاستهلاك لمواكبة النمو في الإنتاج « نتيجة لاستغلال الطبقة الرأسمالية للطبقة العاملة ».وقد تعرضت النظرية الماركسية للنقد من قبل العديد من الاقتصاديين،لا يتسع المجال هنا لعرض آرائهم.

8-2-2 نظرية جوزيف شومبيتر

فسر شومبيتر (J. Schumpeter 1883-1950) الدورات الاقتصادية بنظرية الإبداعات (Innovations) . فقد رأى شومبيتر أن الإبداعات والمخترعات الجديدة تأتي في موجات متلاحقة على فترات تطول أحياناً لعدة سنوات. فإذا ما جاءت موجة من المخترعات الجديدة القابلة للتطبيق التجاري، فإنها سرعان ما تؤدي إلى تحفيز المنتجين لزيادة استثماراتهم بغية الاستفادة من الفرص الجديدة التي أوجدتها هذه المخترعات والإبداعات الجديدة في مختلف المجالات، كزيادة الإنتاجية وكتخفيض تكاليف الإنتاج، أو تقديم منتجات جديدة متميزة. وهنا يبدأ الانتعاش الاقتصادي حيث تستجيب البنوك التجارية بتوفير القروض اللازمة لتمويل الاستثمارات الجديدة، وبالتالي زيادة الإنتاج والاستخدام وانخفاض البطالة. ولكن، قد لا يستمر هذا الانتعاش طويلاً إذا ما تباطأ ظهور أفكار ومخترعات جديدة يمكنها صيانة حالة الانتعاش الاقتصادي. وفي هذه الحالة يبدأ الاقتصاد الدخول إلى مرحلة ركود اقتصادي تستمر إلى أن تظهر مخترعات جديدة تنقل الاقتصاد إلى الانتعاش من جديد، وهكذا تحدث الدورات الاقتصادية.

8-2-3 النظرية الكينزية

استناداً إلى هذه النظرية تعتبر التوقعات (Expectations) المصدر الرئيسي للتقلبات الاقتصادية. حيث يؤدي التغير في النظرة المستقبلية، متفائلة كانت أو متشائمة، للمبيعات والأرباح إلى تغير في الطلب على المعدات الرأسمالية، والذي يؤدي بدوره إلى تغييرات في مستوى الاستثمار. ولما كانت التوقعات تتسم بالتذبذب، فمن المستحيل التنبؤ بدقة بالتقلبات التي يمكن أن تحدث في المستقبل، مثل التغيرات في السياسة المالية والنقدية، والتقدم التقني، والتطورات الاقتصادية والسياسية العالمية، وغير ذلك من العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على التغيرات في المبيعات والأرباح.

وتتميز الدورة التجارية بظاهرتين: الأولى : أن التغير الأولي في الاستثمار له تأثير مضاعف . حيث يؤدي تغير الاستثمار إلى تغير الانفاق الكلي ، والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، والدخل القابل للإنفاق، والذي يؤدي بدوره إلى تغيرات في الانفاق الاستهلاكي والطلب الكلي بصورة مضاعفة للتغير الأولي في الاستثمار. وتسمى هذه الآلية بنظرية المعجل (The Accelerator Theory) ، التي سيتم بحثها في فصل لاحق، حيث ينتقل منحنى الطلب الكلي إلى الجهة اليمنى خلال فترة التوسع والانتعاش الاقتصادي وإلى جهة الشمال خلال فترة الانكماش والركود الاقتصادي.

8-2-4 النظرية النقدية

يعتقد دعاة هذه النظرية ، وفي مقدمتهم الاقتصادي النقدي الشهير الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد ملتون فريدمان (Milton Friedman) ، بأن التقلبات في كمية النقود هي المصدر الرئيسي للتقلبات الاقتصادية. حيث يؤدي ارتفاع معدل نمو كمية النقود إلى التوسع

والانتعاش الاقتصادي، بينما يؤدي انخفاض معدل نمو كمية النقود إلى حدوث الانكماش والركود الاقتصادي . ويعزى التغير في معدل نمو كمية النقود إلى السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي. حيث يؤدي التغير في النمو النقدي إلى تغير في الطلب الكلي . ويعتبر البنك المركزي هو الجهة الحكومية أو المستقلة المسؤولة عن الإدارة النقدية، أي التحكم في كمية النقود المعروضة، من خلال هيمنته على النشاط الائتماني للبنوك التجارية، بهدف خدمة الأهداف الاقتصادية القومية. وتتم زيادة عرض النقود بأن يسمح البنك المركزي للبنوك التجارية بالتوسع في الأقراض. ومتى ما زادت الكمية المعروضة من النقود على الكمية المطلوبة انخفض سعر الفائدة، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية المعمرة، ومن ثم انتقال منحنى الطلب الكلي إلى الجهة اليمنى وبدء مرحلة التوسع والانتعاش. أما في حالة انخفاض معدل نمو عرض النقد، فسيؤدي هذا إلى انتقال منحنى الطلب الكلي إلى الجهة الشمال نتيجة لارتفاع سعر الفائدة، فتبدأ مرحلة الركود.

كذلك، يستجيب العرض الكلي، ومن ثم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومستوى الأسعار للتغير في الطلب الكلي. ويعتقد كتاب هذه المدرسة أن انحرافات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عن مستوى الاستخدام الكامل تكون في الاتجاهين. أما معدل الأجر النقدي فإنه يتسم بالجمود بصورة مؤقتة. فعندما ينخفض الطلب الكلي وتزداد البطالة، فإن معدل الأجر النقدي لا بد أن ينخفض في النهاية. وعندما يبدأ معدل الأجر النقدي بالانخفاض، ينخفض مستوى الأسعار، وبعد مضي فترة التكيف، يتم إعادة التوازن عند مستوى الاستخدام الكامل. أما عندما يزيد الطلب الكلي وتنخفض البطالة إلى أقل من المعدل الطبيعي، يبدأ معدل الأجر النقدي بالارتفاع، الذي يؤدي بدوره على ارتفاع مستوى

الأسعار، وبالتالي إعادت الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مستوى الناتج الحقيقي الكامن وإعادت البطالة إلى معدلها الطبيعي.

5-2-8 نظرية التوقعات الرشيدة

يقصد بهذه النظرية إمكانية التنبؤ في ضوء المعلومات المتاحة. فالأجور النقدية تتحدد في ضوء التوقعات الرشيدة(nal ExpectationsغRati) المتعلقة بمستوى الأسعار. ويمكن التمييز هنا بين ما يسمى بالنظرية الكلاسيكية الجديدة (Neo Classical Theory) والنظرية الكينزية الجديدة (Neo Keynesian Theory). فاستناداً إلى النظرية الكلاسيكية الجديدة ،تعتبر التقلبات غير المتوقعة في الطلب الكلي المصدر الرئيسي للتقلبات الاقتصادية.أما النظرية الكينزية الجديدة فإنها تتفق مع هذا التفسير إلا انها لا تستبعد أن يكون للتقلبات المتوقعة في الطلب دور في حدوث التقلبات الاقتصادية.

استناداً إلى النظرية الكلاسيكية الجديدة، يؤدي انخفاض الطلب الكلي، مع افتراض عدم تغير معدل الأجر النقدي، إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومستوى الأسعار. ويؤدي انخفاض مستوى الأسعار إلى زيادة معدل الأجر الحقيقي وزيادة معدل البطالة.وتحدث هذه التغيرات فقط عندما يكون الانخفاض في الطلب الكلي غير متوقعاً. أما إذا كان الانخفاض في الطلب الكلي متوقعاً، فسيكون من المتوقع انخفاض الأجر النقدي. وبذلك، سيتم منع ارتفاع معدل الأجر الحقيقي وتجنب حدوث زيادة في نسبة البطالة.

أما إذا كان العمال وأرباب العمل يتوقعون زيادة في الطلب الكلي، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع مستوى الأسعار، وسيتم الاتفاق على زيادة معدل الأجر النقدي. وبذلك، يمكن عندئذ منع انخفاض معدل الأجر الحقيقي وتجنب انخفاض نسبة البطالة إلى أقل من المعدل الطبيعي.